أبوبكر السقاف يكتب عن إمارة الاستيلاء في السعودية

منصور هائل: فساد العائلة المقدسة

حضرموت.. الاحتواء عن طريق استثارة الهوية المتحفزة

استنفاد تمثيل الجنوب

T.S
محلات شمسان التجارية
اطارات بطاريات تيوبات
طاولات وجميع مستلزمات السيارات
صنعاء
شارع تعز
أمام البنك العربي
تلفون: ٢٤٥٢٥٥
فاكس: ٢٦٧٣٧٦
س. ت: ٢/٨-٩٩ فرع التلفزيون: ٣٢٩١٦٩
بريد الكتروني: SHAMSANSTORE@y.net.ye

النداء
اسبوعية - سياسية - عامة

الاربعاء ٢٥ مايو ٢٠٠٥ العدد (١١) | Wed. 25 May. 2005 No. (11) | 30 ريالاً | 12 صفحة

ضغوط عسكرية لتمرير صفقة سكر فاسدة من ميناء عدن

■ «النداء» - تائف حسان:

تمكنت قيادات نافذة عليا من الإفراج عن شحنة سكر تالفة وصلت ميناء عدن مطلع الأسبوع قادمة من البرازيل على ظهر سفينة كبيرة تحمل العلم الكمبودي.

وقالت مصادر "النداء" أن سلطات ميناء عدن منعت إفراغ السفينة لحمولتها بناءً على تقارير أكدت فساد الشحنة المقدرة بـ(١٤) الف طن من السكر.

وتفيد المعلومات أن الشحنة تابعة لتاجر تمكن من الافراج عنها بعد ان استعان بقائد عسكري يتولى قيادة إحدى المناطق العسكرية، بعتقد أنه شريك للتاجر في هذه الصفقة واعمال تجارية أخرى.

وحتى مساء أمس واصلت السفينة عملية إفراغ حمولتها في الرصيف رقم واحد بالمعلا، إثر تدخلات نافذة اجبرت سلطات الميناء الرضوخ لذلك تحت دعوى إجراء فرز بين الكميات التالفة وغير التالفة على رصيف الميناء، رغم التاكد من فساد الشحنة، وعدم صلاحيتها للاستخدام البشري.

ويبدي موظفون وعمال في الميناء تخوفاً من عملية الضغط للسماح بانزال الشحنة، التي عدت مقدمة لتمرير الصفقة الفاسدة إلى الأسواق اليمنية.

وناشدوا محافظ عدن والرئيس علي عبدالله صالح التدخل لإيقاف الشحنة ومنع خروجها من الميناء، كونها ستلحق اضراراً بالغة بقطاع واسع من المستهلكين في كافة أرجاء اليمن.

المداني يواصل حرب صهره الحوثي

■ «النداء» - خاص:

أجلت محافظة صعدة الحفل الفني الساهر الذي كان مقرراً إقامته مساء امس الأول في المركز الثقافي بالمدينة بعد تلقي قائد عسكري كبير تهديداً بتفجير الحفل من قبل تنظيم الشباب المؤمن.

ووسط إجراءات أمنية مشددة اقيم الحفل صباح امس مختزلاً في نصف ساعة بدلاً عن الساعات الثلاث التي كان مقرراً إقامته فيها ابتهاجاً بالعيد الـ١٥ لـ"الوحدة".

وتقول المعلومات ان القائد الميداني للشباب المؤمن يوسف المداني هو صاحب التهديد بتفجير الحفل.

وفيما اقطعت اخبار الحوثي الأب والرزامي صعد نجم المداني الذي تزوج العام الفائت شقيقة حسين الحوثي، ولم يتجاوز عمره بعد الـ٢٢ سنة.

وكان يوسف خرج من سجن الأمن السياسي بصنعاء بعد فترة اعتقال قضاها بسبب الهتافات المعادية لامريكا وإسرائيل في الجامع الكبير بصنعاء القديمة.

على ذات الصعيد اكدت مصادر "النداء" ان اعضاء الشباب المؤمن لازالوا يتجمعون في مناطق بالنقعة وقرية آل سالم على حدود الجوف والبقع.

وخلال الاسبوع الفائت سقط نحو ١٥ قتيلاً من القوات المسلحة وستة من انصار الحوثي في اشتباكات متفرقة على طريق صعدة - البقع.

ونصب الحوثيون قبل امس الأول كميناً لطقمين عسكريين على طريق مران وولد نوار، سقط فيه ستة قتلى وثلاثة جرحى من قوات الجيش. وتفيد المعلومات ان ناصبي الكمائن مدرسون يطالبون بمرتباتهم الموقوفة على ذمة تهمة الحوثية.

على صعيد متصل نفت مصادر مقربة من الشيخ شاجع محمد بن شاجع ما نسبته إليه عدد من الصحف حول رفض الشباب المؤمن الحوار.

وقالت المصادر لـ"النداء" إن التواصل لازال جارياً بين الشيخ شاجع وأولاد الشيخين الحوثي والرزامي مستغربة وصفهم بالمتمردين على لسان شاجع.

واكدت ان شاجع سيعلن قريباً ما توصل إليه في الوساطة كنوع من براءة الذمة.

اعتصام ضد المحكمة الجزائية أمام وزارة العدل

اعتصم عدد من المهتمين بالحقوق والحريات ونشطاء منظمات المجتمع المدني، امس، امام وزارة العدل لمطالبة المحكمة العليا بالغاء المحكمة الجزائية المتخصصة.

والقى القاضي رشيد المنيفي - مدير مكتب وزير العدل- بالمعتصمين الذين طالبوا بعقد ندوة اخرى حول مشروعية المحكمة الجزائية، حين اصر المنيفي على دستوريتها كونها تشكلت بقرار من رئيس الجمهورية، باعتباره رئيساً لمجلس القضاء الأعلى.

وفيما طلب المنيفي من المعتصمين تقديم مقترح مكتوب لعرضه على وزير العدل بشان إقامة الندوة، اكد ان اي تجاوزات مثل منع تصور ملفات القضايا او وضع قيود في ايدي المتهمين في المحكمة الجزائية او اي تصرفات اخرى مخالفة للقانون، تقتضي تقديم شكوى بذلك للتفتيش القضائي.

ووصلت ظهر امس اربعة اطقم عسكرية إلى مكان الاعتصام بعد ان كان الغالبية المعتصمين غادروا المكان.

وشهدت الفترة الماضية إثارة موضوع دستورية المحكمة الجزائية المتخصصة من عدمها، جراء مخالفات عدة مورست ضد متهمين يمثلون في ساحتها.

وتتزامن الاثارة الحالية للموضوع مع حجز قضية يحيى الديلمي ومحمد مفتاح للنطق في الحكم الأحد القادم، وسط تعاطف كبير معها.

«الثوري»: الذات السلطوية تجرثم حرية الرأي

■ «النداء»:

يمثل رئيس تحرير "الثوري" الزميل خالد سلمان، اليوم، امام محكمة جنوب غرب الامانة في قضيتين مرفوعتين من مدير مكتب مالية تعز وهشام الصانع السجين السابق بتهمة المشاركة في اغتيال الشهيد جار الله عمر.

واعتبرت "الثوري" تعمد السلطات وعناصر ذات صلة بالتنظيمات الارهابية جرجرتها امام المحاكم بدعاوى ملفقة يهدف الإجهاز على اخر منبر إعلامي للاشتراكي "بعدما كانت حرب ١٩٩٤م، قصفت الممتلكات الطباعية والفنية للاشتراكي وشردت كادره الاعلامي".

واشار بلاغ "الثوري" إلى ما قال إنه استمراء اجهزة الحاكم واد غير صوت "الذات السلطوية". وسعيها جرثمة حرية الرأي والتعبير بواسطة اكثر من فقاسة وقوى على صعيد إيذاء الصحافيين.

التتمة في الصفحة ٢

تقرير النيابات: تباطؤ في مصادقة الرئاسة على الأحكام وانعدام الكفاءة

■ «النداء» - عبد الحكيم هلال:

أكد التقرير السنوي لأعمال النيابة العامة للعام ٢٠٠٤م ان عدد القضايا التي تولتها النيابات خلال هذا العام يزداد عن الأعوام السابقة، ففي حين بلغ إجمالي عدد القضايا الجسيمة للعام ٢٠٠١م ٨١٩٩ قضية، وعام ٢٠٠٢م ٨٥٤١، وعام٢٠٠٣م ٩٦٨٧، بلغ عدد القضايا خلال العام ٢٠٠٤م ٩٦٣٨ قضية جسيمة، اي بزيادة ٩٥١ قضية عن سابقه..

ويزداد الفارق بشكل أكبر بالنظر الى القضايا غير الجسيمة، والتي كانت خلال العام ٢٠٠١م ١٦٥٤١، لترتفع الى ٢٠٠٣٣، و٢٠٨٦٨ للعامين ٢٠٠٢م، و٢٠٠٣م على التوالي، أما العام ٢٠٠٤م فقد ازدادت لتصل الى ٢٥٤٥٠ قضية، اي بفارق ٤٥٨٢ قضية عن العام السابق..

وإذا ما نظرنا الى الأحكام التي تم إرسالها الى مكتب الرئاسة للمصادقة عليها، ومقارنتها بالواردة منه لوجدنا نسبة من التاخير والتباطؤ في المصادقة عليها، فمثلا أشار التقرير الى ان عدد القضايا الصادرة من شمال وجنوب الأمانة ١٢ قضية العام ٢٠٠٤م، بينما ما ورد من الرئاسة ٤ فقط!! ومثلها محافظة صنعاء التي ارسلت ١٣ قضية، ولم يعد منها الا ٥ فقط وتعز ٢٤ عادت ٩ منها، والحديدة عادت قضيتان من ١٠، و٥ فقط لمحافظة ذمار من ١٨.

والنظر الى الإجمالي العام بلغت الأحكام والوثائق

التتمة في الصفحة ٢

هل تكون الدعوة الرئاسية إلى الحوار مدخلاً لتحصينها؟

الوحدة في شراك الاستئثار بالسلطة والدعاوى المناطقية والمذهبية

■ كتب - سعيد ثابت:

ثورتان، الأولى ضد حكم ملكي إمامي، والثانية ضد احتلال بريطاني، في زمن متقارب، افضتا إلى دولتين بنظامين متباينين، استسلماً لاستقطاب الحرب الباردة، وتكرسا لواقع تشطير الأرض اليمنية، فحربان داميتان، ثم إعلان وحدة الأرض والإنسان، في إطار الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠.. فكذا يمكن اختزال مسيرة أكثر من مائة عام من التشطير، والتمزق وما اكتنفها من صراعات، وحروب بين أبناء الشعب الواحد.

الاحتفال هذا العام جاء استثنائيا، مكانا وزمانا، إذ تم اختيار محافظة حضرموت، كرسالة لقوى محلية وإقليمية ودولية، تراهن على عودة عقارب الزمان إلى ما قبل ١٩٩٠، خاصة وأن ثمة تهديدات بانتزاع محافظة حضرموت، ذات المساحة الجغرافية الواسعة، والثروات الغنية، والعبق الحضاري الفواح، من حضن الوحدة اليمنية.. والاحتفال هذا العام في مدينة المكلا، رد على مثل هذه الطامع والأحلام، تأكيدا على وحدة الأرض والإنسان اليمني.

كما أن احتفال هذا العام يأتي بعد أن أثارت بعض الشخصيات قضية ما يسميها بالمسألة الجنوبية، واعتبار الوضع القائم وضعا مختلا، ويعبر عن احتلال الشمال للجنوب، ولعل حادثة السفير في سورية، الجنرال أحمد عبد الله الحسني، والزوبعة التي أحدثها الشهر الماضي، عندما فر هاربا إلى العاصمة البريطانية لندن، وأعلن من

● صالح

● الحسني

التتمة في الصفحة ٢

التجربة الديمقراطية في اليمن.. تشخيص ندوة

■ «النداء»

قبل أن تبتسم رئيسة مركز الجزيرة لدراسات حقوق الانسان الدكتورة بلقيس أبو اصبع في وجوه الحاضرين بمنتدى القرن ٢١ بمؤسسة يمن تايمز، كانت المحاضرة بجامعة صنعاء على ثقة أن الندوة النقاشية «التجربة الديمقراطية في اليمن خلال ١٥ عاماً» التي تنظمها مركزها، ستتسم بالطرح الموضوعي الخصب والمتجرد من العموميات وتشعيباتها وعوادم الإيقاء والنفي الناشطة في هكذا ندوات.

وتوزعت أوراق عمل الندوة صباح الاربعاء والخميس الفائتين على ثلاثة محاور تخصصية، من حيث طبيعة المواضيع المطروحة ومقدميها. فالجلسة الأولى خصصت مقاعدها لأربعة من رؤساء الدوائر السياسية لأحزاب (المؤتمر - الاصلاح- الاشتراكي- الناصري) الترتيب بحسب الحروف الأبجدية، فيما جلس على المقعد الخامس للمشاركين الدكتور عبدالعزيز الشعيبي رئيساً للجلسة ذات الطابع التلميحي بين أطرافها.

محمد قحطان (إصلاح) ربط عافية الديمقراطية باحتكامها إلى السلطان الاجتماعي وليس السياسي كما هو حاصل، أي ان يكون المجتمع، اقوى من السلطة مطالباً بحوار ديمقراطي بين السلطة والمعارضة. ونفى عبدالغني عبدالقادر (الاشتراكي) أن تكون العلة في الدستور والقوانين وإنما في الممارسة مطالباً بتفعيل نظام الكوتا عبر خطوة عملية أو خطوات.

القيادي الناصري محمد الصبري لفت إلى الحاجة الملحة لتعديل قانون الأحزاب والصحافة.

نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم (المؤتمر) ياسر العواضي قال إن البلاد بحاجة لإصلاح سياسي وان هناك اخطاء فعلاً، معتبراً أن واجب المعارضة هو تصحيح هذه الأخطاء والمشاركة السياسية الفاعلة لا ان تاتي هذه الأحزاب فتسبق المؤتمر الشعبي في ترشيح من يختاره مرشحاً عنه للانتخابات الرئاسية.

الامر الذي دفع محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية بالاصلاح للرد عليه: "اختاروا مرشحاً لم يحكم ثلاثين سنة"، ما فهم من بعض المشاركين ان "الاصلاح" ليس في وارد منافسة الرئيس صالح في الانتخابات المقبلة.

الدكتورة خديجة الهيصمي رأست الجلسة الثانية المكرسة عن المرأة والديمقراطية شارك فيها رئيسات دوائر المرأة في الأحزاب إياها. الدكتورة شفيقة مرشد (اشتراكي) تحدثت عن «استحقاقات المرأة لدى الاحزاب السياسية لا الاحزاب الأسرية». واعترفت المؤتمرية د. أمة الرزاق حمد بان نظام الكوتا كان ضد رغبة قواعد نساء المؤتمر. رفيقتها الحزبية خديجة المحظوري أشادت بنظام الكوتا والمؤتمر الشعبي الذي خصص ٢٠٪ من مقاعده للمرأة في الانتخابات المحلية.

وبررت الدكتورة أمة السلام رجاء حرمان المرأة من المشاركة في السابق لاحتكامها للفتاوى الشرعية والفقهية داخل الحزب "السياسي" وأكدت أن الاصلاح يحتكم إلى الديمقراطية وان مقترح الشيخ عبدالمجيد الزنداني بشان إنشاء مجلس ممالل للنساء مجرد رأي شخصي تكفله ديمقراطية الحزب.

الجلسة الثالثة كرست لمقترحات الاصلاح السياسي. الدكتور عبدالمجيد المخلافي اعتبر المعيار الحقيقي لاستقرار الأنظمة وديمقراطيتها هو ارتفاع دخل الفرد واستقراره.

وتحدث الدكتور عادل الشرجبي عن معاول الفساد اكانت في مؤسسات الدولة او احزاب المعارضة.

ودعا إلى توسيع مشاركة المرأة وحرية التعبير الدكتور فؤاد الصلاحي، فيما دعا الدكتور محمد الظاهري إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والاستيعابية والاستخراجية عند الفرد، خصوصاً المرأة التي "تجيش".

ودعت بلقيس اللاهبي إلى ضرورة سن قوانين ملزمة تقوم مقام سيبويه لتعليم الكبار نحو الوعي وقواعد الاحلاء والاعراب الديمقراطي.

الاشتراكي ايضاً إنما على لسان نبيل الصوفي رئيس تحرير موقع نيوز الذي حرص تذكير الحزب بالقاعدة الفقهية فاقد الشيء لا يعطيه. فالاشتراكي "يريد ان يصلح اوضاع البلاد وهو غير قادر على إصلاح مقر حزبه" وقدم عدة طلبات من بينها نقل توصيات هكذا ندوات إلى مقرات احزاب المعارضة التي طالبها بان تكف عن "الادعاءات". مستغرباً قدرة قيادات الأحزاب على الحديث في اليوم الأول، وغيابها اليوم الثاني عن الندوة لسماع اراء المشاركين.

وخرجت الندوة بتسع توصيات جادة صيغت مجملها من طروحات المشاركين وإن لم تختلف عن غيرها من الندوات سوى بعضها وفي أن جميعها بدأت بكلمة "ضرورة".

تقرير النيابات

(تتمة الصفحة الأولى)

المرسلة الى الرئاسة للمصادقة عليها (١٧٧) من كافة المحافظات بينما لم تعد منها الا (٦٢) فقط!!

ويقدم التقرير ارقاما بنتائج التفتيش الدوري - من قبل هيئة التفتيش القضائي - على اعضاء النيابة خلال العام ٢٠٠٤م، واشارت الارقام الى عدم وجود رئيس نيابة اول بدرجة (كفء)، وتركزت النتيجة الى (فوق المتوسط) لعدد(١١) رئيس نيابة اول، بينما حاز واحد فقط على الدرجة (كوه) من بين (٣٤) رئيس نيابة (أ)، حاز (٣١) منهم على فوق المتوسط و(٢) متوسط، ومن بين (٥٢) رئيس نيابة (ب) كان (٤٧) فوق المتوسط و(٤) متوسط و(١) دون المتوسط وليس بينهم واحد (كفء)..

واجريت التحقيقات مع (٨) موظفين فقط (٣) منهم في نيابة شمال الأمانة و(٢) مكتب النائب العام و(١) من كل من نيابة الضالع، والمحويت والبيضاء.

الى ذلك كشف التقرير أرقام المضبوطات المصادرة الموردة من النيابات الى مكتب النائب العام والتي صدرت فيها احكام باته خلال العام نفسه، حيث بلغت المواد المخدرة (٤٤٠) جراماً جاءت جميعها من نيابة حجة، وبلغ الذهب (٤٢٨,٢) جرام جميعها من نيابة شمال الأمانة، والأسلحة النارية (٣٣٢) جاء النصيب الأكثر منها من محافظة إب (١٨٦)، و(٩٠١) ذخيرة نارية منها (٣٤٢) من محافظة عمران فقط، وبلغ عدد العملات المزيفة (٢٤٩) منها (٢٣٤) من النيابة الجزائية المتخصصة، و(١١٨) اختام مزورة، جاءت جميعها من الجزائية المتخصصة ايضا.

«الشوري»: الذات

(تتمة الصفحة الأولى)

من المقرر أن تعقد المحكمة المتخصصة جلسة لها لمواصلة النظر في قضية مطالبة الزميل علي سالم المعبقي بحقوقه لدى صحيفة "الشورى".

وعلى صعيد إيذاء الصحافة والصحافيين، من المقرر أن تعقد اللجنة التحكيمية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جلسة الأحد، لمواصلة النظر في قضية مطالبة الزميل علي سالم المعبقي صحيفة "الشورى" بحقوقه المالية. وكان المعبقي الذي عمل ما يزيد عن ١١ عاماً في "الشورى" تعرض في وقت سابق للإيذاء والتهديد والحرمان من العمل من قبل قيادات في اتحاد القوى الصادرة عنه "الشورى".

الوحدة في شراك

(تتمة الصفحة الأولى)

هناك طلبه اللجوء السياسي، واطلق اتهامات خطيرة ضد الحكم في صنعاء، تعكس هذا الأمر. وتكمن خطورة خطوة الحمتي في انه ينتمي إلى مربع حلفاء الرئيس علي عبد الله صالح، من المنشقين على الحزب الاشتراكي اليمني.

وقد انتهت الاحتفالات الاستثنائية لليمنيين هذا العام بالذكرى الخامسة عشرة لإعلان اليمنية، ولم يبق منها غير تجديد الدعوة الرئاسية بحوار وطني بين الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة، دون أي تفاصيل حول هذا الحوار، من ناحية الزمان والمكان، والأجندة التي لا بد ان يتضمنها، والقضايا التي سيتناولها، او تكرار الحديث عن المخاطر والتحديات التي تواجهها الوحدة مستقبلا، في ظل التطورات والأحداث الراهنة في الساحة المحلية والإقليمية، والدولية.

وجاء تجديد الرئيس علي عبد الله صالح بدعوته لحوار يفضي إلى اصطفاف وطني ليعبر عن المازق الذي تعيشه مكونات العملية السياسية في البلاد (السلطة والمعارضة والمستقلون)، ورغم ان جميع هذه المكونات تؤكد على قدسية الوحدة، وعدم المس بها، او الإضرار بالمنجزات التي تحققت نتيجة وجود وحدة اندماجية، إلا أن كثيرين من المراقبين لا يزالون يتذكرون حرب صيف ١٩٩٤ التي تفجرت بين صانعي الوحدة انفسهم، وكانت تؤدي إلى انفصال اليمن إلى ثلاثة اقطار بدلا عن قطرين كما كانت عليه قبل الوحدة.

الدعوة الرئاسية إلى الاصطفاف الوطني:

وحول هذه النقطة اكد القيادي في الحزب الاشتراكي اليمني أنيس حسن يحيى، الذي استفاد من العفو السياسي الذي أطلقه الرئيس صالح عن المتهمين بإشعال حرب الانفصال، عندما قال "بصرف النظر عن أية تشوهات شابت الوحدة اليمنية لأسباب مختلفة يجب ان نظل حريصين عليها وان يستمر هذا الإنجاز العظيم من خلال المعالجة الصحيحة". وأشار إلى أن التشوهات التي يعاني منها النظام السياسي من شانها أن تضاعف من حدة الصعوبات التي تواجه الوحدة اليمنية وتفرغ هذا المنجز العظيم من مضمونه الوطني والديمقراطي.

وقال "نتجه ونحتفل بأعياد الوحدة ولكن الواجب الأكبر هو ان نبني دولتها على اسس صحيحة حتى تكون لدينا دولة نظام وقانون تؤمن المواطنة المتساوية لدى كل ابناء الوطن والعمل على ترسيخ تقاليد ديمقراطية حقيقية".

وطلب القيادي الاشتراكي من الرئيس العمل على تطبيق ما جاء في خطابه بمناسبة العيد الخامس عشر للوحدة بشان تحقيق اصطفاف وطني، وقال: "أرى أن يتولى رئيس الجمهورية شخصياً تفعيل هذه الدعوة بالتعاون مع كل القوى السياسية الخيرة". ودعا من اسماها بالقوى الخيرة في المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) إلى التقاط دعوة الرئيس لقيام اصطفاف وطني واسع.

وزحب حزب رابطة ابناء اليمن بدعوة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام للحوار بين الأحزاب السياسية اليمنية، وطالب في بيان صادر أمس الثلاثاء بتحديد سقف زمني للحوار مسبوق بالاتفاق على محاور الحوار.

وقال الشيخ علي بن علي السدح الأمين العام المؤقت للحزب: "لقد سبق لنا ان دعونا لحوار وقدمنا محاور مقترحة له تستهدف تحقيق إصلاحات شاملة وعميقة وطالبنا بالاتفاق على سقف للحوار، وبالية يتفق عليها وقد كان رد الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام انه سيتدارس الأمر مع قيادته ويحددون موعداً آخر لاستئناف اللقاء بالأحزاب، وجاءت دعوة الأخ الرئيس عشية ذكرى الوحدة الـ ١٥ والتي نرحب بها، إلا أنها شكلت تكراراً جديداً لطلب الحوار، دون موافقة على محاور الحوار، او ذكر لما نتج عن دعوة مماثلة قبل اقل من شهر". واكد القيادي المعارض ضرورة اقتران القول بالفعل.

إحباط من دعوات الإصلاح السياسي:

ويجمع سياسيون حزبيون في مربعي السلطة والمعارضة، ومراقبون مستقلون على ان الوحدة اليمنية باتت تتعرض لتحديات ومخاطر متعاظمة، ولعل هذا العام قد شهد جملة تحديات خطيرة اهمها بداية انفراط عقد التحالف الذي جمع انصار رئيس جنوب اليمن الأسبق علي ناصر محمد، بعد ان فك الرئيس صالح وحزبه تحالفه الاستراتيجي مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، عقب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠١، وتمثل انفراط عقد تحالف الحزب الحاكم بانصار علي ناصر محمد بتمرد الحمتي، السفير السابق في دمشق، وقائد القوات البحرية الأسبق، واحد قادة حرب صيف ١٩٩٤، رغم أن نائب الرئيس ينتمي لنفس مجموعة الحسني، ولا زال انصارهم يحتلون عددا من مفاصل السلطة.

تمرد الحسني، وقبله مبادرة اللواء حسين عرب، وزير الداخلية السابق، والقريب من اللواء عبد ربه منصور هادي نائب الرئيس، وآخرين بتشكيل ملتقى ابناء الجنوب عام ٢٠٠٢ وكان آثار لفظا واسعا، عقب عودة بعض قيادات الحزب الاشتراكي من خارج البلاد، وتوقف نشاط الملتقى بصورة مؤقتة يعده مراقبون، مؤشراً على انفراط تدريجي لعقد التحالف، وخاصة أن المهندس حيدر أبو بكر العطاس، النازح في الأراضي السعودية، واول رئيس وزراء لدولة الوحدة، قد كشف عشية الذكرى الخامسة عشرة للوحدة انه تلقى دعوة رئاسية للمشاركة في الاحتفالات بمحافظة حضرموت، وهو ما يثير حساسية سياسية كبيرة في اوساط انصار علي ناصر محمد، الذين يعدون مواقفهم في السلطة حاليا عبارة عن تركة شرعية من تلك الحرب انتزعوها كممثلين للمحافظات الجنوبية، وكاستحقاق خالص جراء مشاركتهم في الحرب. واعتبر مراقبون ان انشقاق الحسني، الذي دخل (جنة السلطة) من بوابة تلك الحرب لا يعبر عن موقف فردي، إنما هو مؤشر على حجم المازق الذي تتعرض له دولة الوحدة، جراء ما يصفه المعارضون بـ"التوجه الاستئثاري" للسلطة من قبل حزب الرئيس صالح، وسيطرة شعور بتوجه رسمي لاعتماد سياسة الثوريث، وهي سياسة تجتاح عددا كبيرا من الجمهوريات العربية. وبدا هذا التفسير واضحا في البيان الذي أصدره الحزب الاشتراكي عشية الذكرى الخامسة عشرة للوحدة اليمنية عندما أشار إلى حرب صيف ١٩٩٤ التي "افضت إلى تجميد المشروع الوطني الديمقراطي للوحدة وبعث للموروثات الشطرية المتخلفة من جديد، ووضعت البلاد كلها تحت سطوة الفوضى والفساد". وجدد الحزب الإشتراكي دعوته "السلطات الحاكمة لوضع حد لسياسات التدمير الداخلي والكف عن الممارسات التي تقود إلى التمزق والتشرذم" على حد تعبير البيان، مؤكدا ان "إقامة الاحتفالات بمناسبة ٢٢ مايو في حضرموت لن تحمي الوحدة اليمنية من الأخطار المحدقة بها، وإن ما سيحميها هو الأخذ بنهج المصالحة الوطنية وتصفية آثار حرب١٩٩٤م، وان البهرجة والزينات الاحتفالية والصرف البذخ لن يعيد للوحدة القها، وان ما يعيد لها الروح هو التمسك بمشروعها الوطني الديمقراطي».

المأزق يكمن في الشعور بالتملك والتوريث:

يرى مراقبون سياسيون ان البلاد تواجه اخطر تحد بطال وحدتها الوطنية، منذ عام ١٩٩٠، لا على صعيد شمال وجنوب البلاد، إنما امتد ليصل إلى النسيج الاجتماعي، وتمثل في مواجهات صعدة وبعض المدن الأخرى، ولازالت المواجهات العسكرية تستنزف الكثير من موارد الدولة بشريا وماديا، وتعمق مشاعر الصراع والكراهية، خاصة أن هذه المواجهات يختلط فيها عنصرا المذهب والعرق، وهو اخطر بكثير من الصراع الذي حدث بين اركان النظام الحاكم لأول دولة وحدة، وافضى إلى حرب ١٩٩٤، إذ كان صراعا سياسيا ذا بعد واحد هو البعد المناطقي، وتقديم قيادة الحزب الاشتراكي من خلال قيادته السابقة، كممثل للمحافظات الجنوبية، بينما مواجهات صعدة تتجاوز ذلك ليقدم اصحابها، من الجانبين، انفسهم كمالكين شرعيين للبلاد والعباد، يحق لهم التصرف بها، ونقلها، او توريثها من شخص إلى آخر، بذرائع مختلفة سواء كانت دينية، او عصبوية، دون مراعاة لبقية ابناء البلاد من كافة المحافظات والمناطق.

النداء
أسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير:
سامي غالب
صنعاء- الدائري الغربي- جولة الجامعة القديمة - عمارة الخير- شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

أصبح مواطناً.. يغسل سرواله المتَّسخ

نبيل سبيع

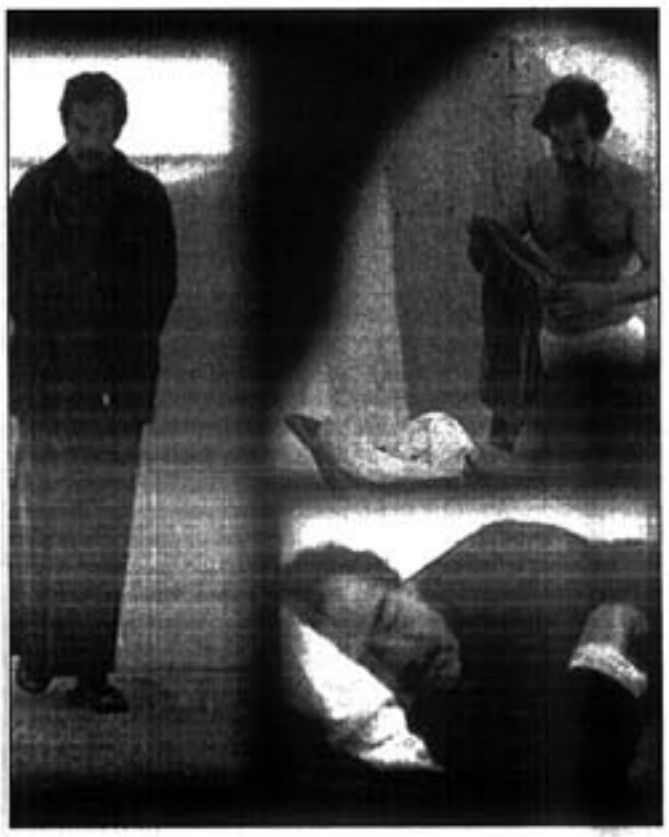

اصبح صدام عراقياً. يغسل سراويله. بنفس على وسادة منقشفة. ويتمشى وحيداً على ارضية سامتة. لم يعد يرفع البندقية بيد واحدة أمام جنود الخائفين مطلقاً رصاصاته على السماء. و يخرج في مواكبه المرعبة إلى دجلة كيما ستعرض سوبرمانيته التي قطع بها النهر سباحة. كان يقول لحشود الكاميرات، حينها، إنه طع عرض النهر كله، خارقاً كل قوانين الضعف لبشري، للنجاة من موت كان محتوماً. وتقول سوره في سجنه إنه صار مواطناً عراقياً يغسل ؤونه بنفسه وتركبه الهموم.

لم يكن العراقيون مواطنين تحت حكم صدام. هو نفسه لم يكن مواطناً. كان طاغية. وكانوا عبيده. ولئن تغير الوضع الآن فإنما لتمكين طاغية وعبيده صدام من أن يكونوا مواطنين على سواء. ولعل هذا ما قالته صور المواطن العراقي صدام حسين التي نشرتها صحيفتا "الصن" بريطانية و"النيويورك بوست" الاميركية، إثارت انتقاداً وتشفياً واموراً اخرى.

بيان الجيش الاميركي علق -حسب "الشرق لأوسط" اللندنية- ان الصور "التقطت في انتهاك نظمة وزارة الدفاع، ولإتفاقيات جنيف حول حاملة اسرى الحرب". وفي هذا التعليق ما فيه ن إحترام حقوق الانسان الدافقة حقاً من صلب ثقافة الاميركية. فيه ما فيه من عظمة اميركا وإن ردت غالبية العرب" وشهد شاهد من اهلها". ونقول "غالبية العرب" تفاؤلاً. إذ ان قلة فقط تذكرت -غالباً من باب الانتقاء الكيدي- اتفاقيات جنيف لمعاملة الأسرى.

البقية -على الأرجح- "انتقدت" ذلك لان نشر صورة للزعيم وهو يغسل ملابسه إهانة له ورمزيته بالنسبة لهؤلاء. ليست صورة صدام مشرفة حين عرضه يغسل ملابسه بنفسه ويمارس شؤوناً مدنية "عادية". صورته المشرفة التي تعرضه وهو يقتل ويرتكب مجازر جماعية. ولا يستبعد ان انتقاد نشر صورة لصدام في ملابسه الداخلية التي من تاليه حازه الطاغية وما يزال. تاكيد هذا في كون صدام عرض نفسه بالمايوه للكاميرات عدة مرات وهو يروي - قبل سقوط نظامه- قطعه عرض دجلة كله سباحة. لم يعد ذلك إهانة كما عدت المنشورة في الـ"صن". ذلك ان الأولى التقطت بمباركته بينما الأخيرة دون إرادته. وفي هذا ما يقوض تاليهه، حيث من سمات الإله فقط الظهور حينما وكيفما يريد.

الحال، لم يات غالب الانتقاد العربي لنشر صور صدام الأخيرة من باب محظورات اتفاقيات جنيف قدرما من تاليه الطاغية زائداً المحاربة الضارية للمواطنة في ظل ثقافة عربية تحرم التقاط صورة للزعيم وهو يغسل سرواله المتسخ.

مأزق تركيبة الحكم، مع جماعات المصالح الجهوية

استفاد تمثيل الجنوب

مصطفى راجح

قبل اكثر من عام فتحت قناة المستقلة ملف لإمامة في اليمن والمذهب الزيدي. حلقات سلسلة طويلة ناقشت الامامة من زاويتين كزية تتعلق بمرجعيتها الدينية في المذهب زيدي، وسياسية بملابساتها في الواقع.

لم يكن الموضوع جديراً بالمتابعة آنذاك: هو ليس مثاراً على الساحة اليمنية. ولا وجد اي قضايا او احداث تستدعي مناقشته قضية ساخنة كما فعلت المستقلة. بالأحرى " يستدعي المتابعة من مشاهد لم تعد مثل كذا قضايا تُغريه او تستقطب اهتمامه.

بعد اشهر من تلك الحلقات شهدت اليمن حربي صعدة الدائمتي الصيت، الأولى في حزيران، باشهرها الثلاثة، والثانية في نشور ما جاورها ولا زلنا نسمع تداعياتها حتى لحظة.

هذه الحرب اعادت النقاش حول الإمامة الزيدية والمذاهب. قادتنا إلى الزوايا المظلمة والف ؛ على اساس الموقف من قضايا مفردات كنا نعتبرها في ذمة التاريخ.

الالتفات إلى الوراء، يظهر ان الجميع لم كن يتوقع مشكلة بهذا الحجم مع ان بعض لمؤشرات كانت تستدعيها. بقيت اخبار عتقالات مصطين بهتافون بشعار "الموت امريكا واسرائيل" في الجامع الكبير بصنعاء. ي حدود مبررات الاعتقال وقضية حقوق نسان لافراد يحتجزون. ولم تحضر إشكالية سين الحوثي والمدارس الدينية إلا بحرب ستطاولة. ومثلها سوف تحتاج مدارس لسلفيين في صعدة ومعبر وغيرها إلى تمظهر في ذروة تطايرها كشظايا ملتهبة كي ستجلب الاهتمام، وهو عموماً اهتمام صوري ليس نابعاً عن شعور مرتفع بالمسؤولية، حتى الآن يفاخر حمود الهتار ان ثلاثة الاف يدي يدرسون في معهد سلفي بصعدة.

هذه التداعيات استدعتها حلقات جديدة قناة المستقلة لامست هذه المرة قضية اخرى تذر بشظىً جديد على خارطة اليمن، على طرف الاخر مذهبياً ومناطقياً.

قضية الوحدة وتقييم ١٥ عاماً من مضت ستى الآن على اعلانها في الثاني والعشرين ن مايو ١٩٩٠. اتصالات عديد مشاهدين سولت الموضوع إلى نقاش حول الجنوب الانا حال.

الحسني يفتح صفحة الـ غرب

تاتي هذه النقاشات مقترنة ... احتفالات لليمن بالذكرى الـ١٥ للوحدة ... حيث اختارت حضرموت مسرحاً لاحتفالات هذه المرة بتركيز وسائل الإعلام على جماليات اعلانية بدأت المليارات للمنجزات المشاريع في محافظة حضرموت وتميزها مقارنة ببقية المحافظات.

هذه الاحتفالات اكتسبت ابعاداً سياسية استثنائية مع لجوء السفير أحمد الحسني قائد القوات البحرية السابق إلى بريطانيا وانضمامه إلى تجمع معارض يعلن صراحة وبدون التباس هويته الجنوبية، واتخاذه من الانفصال هدفاً.

هذا التطور يحمل معنى اكبر من ذاك الذي يستدعيه لجوء سفير وما يحمله من رسالة إلى منحى جديد في علاقة نظام الحكم بمجموعة علي ناصر محمد، وهي حليف رئيسي لنظام الحكم في العشرين عاماً الماضية، وتحتل مساحة واسعة في خارطة جماعات المصالح الجنوبية التي نشات وتوسعت لتغطية الفراغ في المحافظات الجنوبية. وهي صيغة التحالفات الوحيدة التي تقبل بها تركيبة الحكم: التعاطي مع جماعات المصالح التي تنضوي تحت غطاء ضمني من التمثيل المناطقي والجهوي والمذهبي.

هذه الجماعة استخدمت الوتر الجنوبي أكثر من اية جماعة أخرى.

قبل ثلاثة اعوام ظهر إلى السطح "ملتقى جنوبي" ضم وزراء استبعدوا من التشكيل الحكومي، منهم وزير الداخلية السابق حسين عرب، إضافة إلى خليط متنوع من مسؤولين تنفيذيين، وضباط جيش وموظفين جنوبيين، يراسهم العميد القفيش.

طرحت آنذاك قضايا عدة كالتقاعد القسري، وإبعاد الموظفين لأسباب مناطقية، وغيرها.

ما الفرق بين إثارة قضية الجنوب آنذاك عبر الملتقى الجنوبي وما يحدث الآن؟

على مستوى الحراك الشعبي كانت المحافظات الجنوبية آنذاك تعيش حالة غليان واضحة. تاسيس اللجان الشعبية امتد إلى المحافظات الست، وهذه قادت مظاهرات وتولت إصدار بيانات. حضرموت كانت تشهد إنتعاش حس معارض، والضالع في حالة تماس جعلها عرضة لنيران الالوية العسكرية المنتشرة هناك.

الآن اختلف الوضع: المحافظات الجنوبية تعيش هدوءاً ظاهراً بغض النظر عما يعتمل تحته، وهناك نوع من التغير الطفيف في سياسة السلطة على الاقل تم تعيين محافظين بخلفيات برضا شعبي في عدن وحضرموت يحيى الشعيبي وعبدالقادر هلال" مقابل اشتعال ازمات أخرى على عموم الساحة اليمنية، في تمتها حربا صعدة. وهذه الأخيرة اشتعت الجمال لتوقعات لم تكن بالحسبان بما كشفته من ضعف السلطة اليمنية وهشاشتها على جميع المستويات من طريقة صناعة القرار، التي ضاقت كثيراً، واختزلت بمجموعة صغيرة محيطة بالرئيس، إلى دور متعاظم للقوى العسكرية وانكشاف وضعية المؤسسة العسكرية في ظل معطيات المناطق القبلية المسلحة ووعورة تضاريسها.

هذه المعطيات تاتي في ظل مناخ وضعت فيه الإصلاحات السياسية في قمة سلم الأولويات لجميع الفعاليات السياسية والمجتمعية.

وفيما كانت مواقف الشخصيات المكونة للملتقى الجنوبي تابعة من حسابات داخلية وتراهن في حركتها على الضغط على السلطة لتحقيق مطالب معينة، اختلف الوضع الآن واصبح للتجمع الجنوبي حسابات تدخل في إطارها الضغوط الخارجية.

مسار الجنوب داخل الحزب الاشتراكي

وبالنظر لمظاهر التعبيرات الجنوبية في كلا الحالتين كانت الاصوات المرتفعة داخل الحزب الاشتراكي بخلافها تماماً، كونها تصدر عن مشروع سياسي لا يستهدف استثمار التمثيل الجهوي كجماعة مصالح، وإنما كعمل سياسي يرى إعطاء مشاكل المحافظات الجنوبية، باعتبارها ساحة حرب ٩٤، اهمية معينة في سلم اولوياته.

والواضح أن بقاء الحزب الإشتراكي في منطقة المراوحة في هذه القضية لم يعد نافعاً الآن. فالتطورات الحالية سوف تدفع باحد اتجاهين يمكن للمؤتمر الخامس للحزب ان يحسم خياراته إزاءهما:

الاول أن يمضي الحزب في مسار اكثر نضجاً يؤشر إليه تصريحا الدكتور ياسين سعيد نعمان والمهندس حيدر ابو بكر العطاس. فالاول ختم مقالة له نشرت الأسبوع الفائت بالتذكير بان التاريخ لا يعيد نفسه، وهي رسالة واضحة لقيادة الحزب.

من جانبه كان حيدر العطاس ناضجاً وواضحاً في تشديده على الهدف الآن وهو الدفاع عن الديمقراطية والوحدة معاً باعتبارهما قضيتين متلازمتين. وكلا الرايين يصب في مجرى واحد: طريق التطور الديمقراطي الذي يضم قضايا المجتمع اليمني من اقصاه إلى اقصاه في مشروع واحد يجيب على جميع الأسئلة ويلبي تطلعاتهم في إطار الحزب الإشتراكي اليمني. هذان الرايان يناقضان تماماً مساراً آخر يمكن أن يجر إليه الحزب بواسطة مسدوس، وإلحاحه على مسار الوحدة. وهو صيغة دبلوماسية لتاس مشروع الحسني وجماعات استثمار التمثيل الجهوي "مصلحياً". مسدوس صرح أكثر من مرة ان خلافه مع "الشماليين" في الحزب الاشتراكي ان الاخيرين لم تكن قضيته، أي معارضة حكم علي عبدالله صالح، بينما هو لا يعنيه ذلك وليس قضيته. وفي هذه كان صالح الجنيد ارقى منه عندما دعا اليمنيين إلى معارضة نظام الحكم بكافة الوسائل، وليس معارضة وحدة الوطن، والاكثر مدعاة للرثاء هنا ان مسدوس يكتفي بتحويل "مسار الوحدة" إلى مشكلة للحزب الاشتراكي وليس مشكلة للسلطة التي تحتل المحافظات الجنوبية حسب وجهة نظره. وهو هنا اقل من جماعات المصالح التي تتواجد في اجهزة الدولة، وهياكل المحافظات الست ولها تمثيل برلماني، وفي المحصلة هم سيمثلون الجنوب في حال اي تطور للأحداث بعد ان ينضم إليهم مسدوس، وليس الحزب الاشتراكي اليمني.

ما قاله الدكتور نعمان والمهندس العطاس يبرز هنا ليعبر عن حقيقة التوجه لحزب يطمح ان يكون حزب المستقبل بما يمثله خطابه وقواه من تعبير عن القوى الحديثة في اليمن. ومثل هكذا خطاب لا يقبل تلزيمه بالنظرة الضيقة كما فعلت "الناس" التي رات فيه رداً من "الطغمة" على الزمرة، وهي نفس نظرة القوى المتخلفة التي تتلاعب بالمجتمع اليمني عشرات السنين بالتصنيفات المذهبية والمناطقية.

جماعات تفهم اللعبة

جماعة علي ناصر محمد اكثر جماعة سياسية فهمت تفكير التركيبة الحاكمة، ولغتها. هم لايصافحون في مصالحهم، من اليوم الثاني يقلبون ظهر المجن.

خرج حسين عرب من الوزارة إلى الملتقى الجنوبي مباشرة، وخرج عبدالله الحسني من السفارة إلى التجمع الجنوبي.

هذا الوضع يفقد الثقة بتحالف الرئيس صالح مع جماعة التمثيل الجهوي هذه. هو يراجع حساباته الآن: لم افهمهم بعد؟

هو قرا جيداً جماعات التمثيل الجهوي المستخدمين في الحديدة وريمة وتعز والمخواة، يحفظهم عن ظهر قلب ويجيد تماماً استخدامهم حتى النهاية، تنزيلهم حتى آخر قطرة. يتوقع تصرفاتهم قبل ان يقدموا عليها.

الآن الثقة فقدت. والجنوب يخلو من جماعات مصالح بديلة باستثناء جماعات السلاطين الصغيرة والمحدودة التاثير. وإذا عرفنا أي التركيبة الحاكمة تفضل التنازل لجماعات مصالح جهوية مناطقية، بدلاً من "التفاوض الفعلياً مع القوى السياسية والتعبيرات الديمقراطية، فإنها تضع نفسها في مازق، يترجمه تحول طيف واسع من المسؤولين التنفيذيين من نائب الرئيس إلى مراء عموم صنعاء، مشروع تجزء سياسي

نافذة

منصور هائل

فساد «العائلة المقدسة»

انعتق المراقب العام للدولة من "الانسطال" عندما استقال، ورفض الذهاب مع الوباء إلى الاحتفال، أو الوقوف مع صف النعيمة في المنصة، ومواصلة التجوال مع الغثيان، والتصفيق للسخافة، وتمجيد التفاهة والغرق في محيط القبح والبلاهة.

وكان في تقرير استقالته أطلق صرخته: "إن الفساد السلطوي هو الخطر الاكبر على هذه الدولة".

وقد خلص إلى ذلك القول بعد ١٤ سنة من عمله كقاض في المحكمة العليا لسبع سنوات، ومراقب للدولة لسبع سنوات أخرى، ما مكّنه من الإطلال على مرتفعات الحكم، والتعرف على روائح مطابخ افعال الحكومة، والسلوك الإشكالي للرجل الأول في الحكم وأنجاله، وجنايات مراكز القوى السلطوية والوزراء، وزوجاتهم، وتحول الفساد إلى سلوك منهجي، ونظام عام.

وورد ذلك في سياق تقريره الناتج عن بحوثه المعمقة، واقتناعه بضرورة عرض مقطع من صورة تاكل الدولة بفعل استخفاف أبرز زعاماتها بالقانون، وتغذيتهم لانشطارات وانفصالات "العالم السفلي" عن القانون بإلهام من خروقات السلطات المعنية بفرض القانون للقانون.

.. وتبعاً لذلك التقرير، الزلزال، تداعت الصحافة بأقوال أحالت عيد الدولة إلى وعيد بكارثة، ونذير بخطر ساحق ماحق.

وبرز من يقول: حان الوقت للضرب على الطاولة والقول كفى.. كفى لحياة متفجرة بالروائح الكريهة للكذب والفساد والخوف، وحياة مرفهة من أموال الفقراء، ولكل شعور مترف ووقح بعدم الحياء، وعدم الخوف.

.."فلاخوف من قانون، ولا خوف من مراقب دولة، ولا خوف من ناخب، ولا خوف من لهيب الغضب المتأجج في جوف كل إنسان نزيه من مشهد الأمم لما يحدث في أروقة السلطة، وفي مراكز القوة، وفي وعي الذاهبين بابتهاج إلى الاحتفال".

و.. "إلى متى نغض النظر إزاء ما ينشر في الصحف، عن فضيحة تتبع فضيحة، وإلى متى ستسمع عيوننا ولا نصدق ما نرى؟".

.."فكروا في حال سفير يضطر إلى تسجيل المسؤولين عنه ليدرأ عن نفسه أكاذيبهم، ومدير يقوم بتسجيل وزير لكي يبتزه ويحافظ على منصبه، وزوجة وزير تحشر رأسها بشهوة فوجاء في مكائد ومؤامرات السياسة وفي التعيينات الحساسة، وفي الدسائس واستفحال الانسطال بمظاهر الحماقة والسخرية، والقوة العمياء والعجرفة".

.. "لقد استشرى عنفوان الفساد وكبر الوحش في حضننا الدافئ، وكبرت (العائلة المقدسة) للفساد ولم تعد تعرف الشبع، كما لا تقبل بكل من يتبرم من أهوائها، أو يضيق بجرائمها المنظمة والهادفة إلى توطين الإحساس في أعماق البسطاء بأنهم ببساطة: بلهاء".

كان ذلك غيضاً من فيض ما ورد في تقرير مراقب الدولة الاسرائيلية اليعزر غولدبرغ، وبعض الردود التي نشرت في الصحافة الاسرائيلية وأوردت اسماء الأبناء والزوجات في "العائلة المقدسة" لمؤسسة الفساد والسلطوي.

وفي الختام كان مسك الختام هذا الكلام:

.. "التاريخ العالمي ملىء بما لا يحصى من الأحداث عن نظم فاسدة، تسببت بانهيار ممالك كبيرة وقوية أكثر بأضعاف من اسرائيل".

هامش: مراجع "هارتس" ١١ مايو و"معاريف" ١٧ مايو، والعديد من المقالات التي اعادت نشرها صحيفة "القدس العربي" مؤخراً.

ملاحظات عامة على مشروع قانون الصحافة الجديد

٢- الجائز بين حاصرتي تقييد ومنع

عبدالبـاري طاهـر

الباب الخامس

تنظيم تعليق الصحف... الخ

يشترط المشروع للترخيص للاجنبي بملك صحيفة او لة دورية شرط المعاملة بالمثل بين دولة طالب الرخصة واقفة مجلس الوزراء. وهي اشتراطات وقيود لا تعبر عن فتاح على العصر، وهو يعكس روح الانغلاق.

ويشترط في الصحف التي تصدرها الاشخاص عتبارية ان تتخذ شكل شركة مساهمة على ان تكون سهمها اسمية. وهو اشتراط ظاهره الرحمة وباطنه ذاب، لان روح الفردية القائمة لاتتيح الالتزام. والغرض من ام مؤسسات صحفية. و هو قيد يصادر الحق، ويمثل قا امام حرية الاصدار.

ويتكرر التاكيد على حق الوزير في منح الترخيص وفق وط محددة منصوص عليها

ويتبادل المشروع تفاصيل اعتبار الترخيص لاغياً ويقر ول القانون سلطات التحقيق او المحاكم بما يؤثر على الح التحقيق، كذا في النص او تسير المحاكمة والعدالة عيار، إضافة إلى تفككها فإنها تفرض قيداً يستقل لمس ية النشر ويترك الامر لمزاج القاضي الذي يحدد المسموح منوع.

ويشدد المشروع على النشر في قضايا المحاكم، خصوصاً نشر القضايا المظنونة سراً، أو نشر مداولات المحاكم او يجري في الجلسات العلنية بالمحاكم على نحو يخالف قيقة، ويكرر بإلحاح على هذه المادة، ولا احد يدري ماهي حقيقة التي تفرض القيود على عدم مخالفتها؟ والمنع ر باكثر من صياغة.

ويتدخل المشروع بالتفصيل الممل في الحياة الداخلية صحيفة فهو يطالب رئيس التحرير بالاشراف الفعلي على صحيفة، كما يشترط وجود اقسام يحدد المشرفون عليها.

ورغم ان المشروع لم يعتبر رئيس التحرير الفاعل الأصلي ا في القانون ٢٥، إلا انه قد قيد الامر بعدم قيام دليل على سول النشر بموافقته شخصياً. ويحافظ بالتالي على المادة ٤٢ والمادة ١٠٨ اللتين تعتبران رئيس التحرير فاعلاً اصلياً ويتحمل المسئولية كاملة عن كل ما ينشر.

يشترط المشروع لمالك الصحيفة او المجلة عمر ٢٥ سنة، وهو ما يتعارض مع الدستور الذي يحدد سن التكليف بـ١٨ عاماً. والسؤال ماذا لو مات مالك الصحيفة ووارثه في الثامنة عشرة من عمره؟ ما هو السر في تحديد عمر المالك بـ٢٥سنة؟ ثم الا يعتبر ذلك عائقاً امام حرية التملك والاستثمار؟

والغريب ان يشترط المشروع في المالك خبرة صحفية لا تقل عن خمسة اعوام وان يجيد اللغة التي تصدر بها الصحيفة، و ان يكون له حساب في احد البنوك اليمنية لا يقل عن خمسة ملايين. اما إذا كان المالك مؤسسة فيشترط وجود اعتماد بنكي بمبلغ خمسة ملايين، ويشترط ان يكون للصحيفة والمجلة راسمال. ويستثني المشروع صحف الاحزاب والمنظمات الجماهيرية.

والملاحظ ان الشروط الواردة في المشروع هي نفس شروط القانون ٢٥. مضافاً إلى ذلك تحديد عمر المالك بـ٢٥ سنة. وتحديد راسمال الصحيفة او المؤسسة مع ان قانون ٢٥ لم يحدد السن ولم يحدد رأس مالاً معيناً، تاركاً ذلك للوزير ولائحته المالية.

واللافت ان الشروط في المشروع الجديد اكثر تشدداً وتقييداً من القانون القديم، بينما حدد عمر الصحفي بواحد وعشرين عاماً، والامر ايضاً مصادم للدستور وللحرية وحق المواطنة.

الاعلان

ينص المشروع على حظر اي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع واسسه ومبادئه وآدابه العامة ورسالة الصحافة وآدابها. وقيم المجتمع واسسه وادابه لايمكن ضبطها او تحديدها.

ولعل من اغرب مواد المشروع النص انه في حال انشقاق الحزب فإن الوزارة تصدر قراراً بإيقاف الصحيفة حتى يتم لجوء الاطراف المتنازعة إلى القضاء لحسم مسالة التصرف بصحيفة الحزب، وتحديد صاحب الأحقية في الاصدار وإبلاغ الوزارة بذلك. والواقع ان هذه المادة الكيدية والفرقوشية ليست موجودة في قانون ٢٥ وربما في اي تشريع حتى في كتاب الفاشوش في احكام قراقوش. واذا ما احسنا الظن بالمشرع فإنه يجعل من الاعلام ضابط ايقاع للحياة الحزبية والصحفية. فهو من يستطيع في لحظة الانشقاق، وهي لعبة خطرة لأن مجرد إصدار بيان عن الانشقاق الوهمي يؤدي اتوماتيكياً إلى إغلاق الصحيفة. وتجارب الشورى والثوري تؤكد هذه النوايا المبيتة لحرية الاحزاب والصحافة على حد سواء.

ولان الخير يخص والبلاء يعم فقد نص المشرع انه «تكون بحكم الصحيفة او المجلة ويطبق عليها الاحكام الخاصة بإصدار ملكية الصحف في هذا القانون مكاتب الوكالات والخدمات الصحفية والاعلامية التي تزود مؤسسات النشر بالاخبار والصور والرسوم وسائر المواد الصحفية، او التي تنقل او تترجم قصاصات المطبوعات الصحفية وتوزعها على طالبيها. وعلى هذه المكاتب الا تعين في اعمالها الصحفية والاعلامية بصفة دائمة او مؤقتة محررين او كتاباً ما لم يكونوا مستوفين شروط المهنة.

> يحول المشروع وزارة الاعلام الى جهة جابية ويعطيها حقاً ليس لها دستورياً

وهذه المادة الشمولية بكل المعنى لم تكن موجودة في القانون ٢٥ والمشرع هنا يمد القيود إلى كل منابع الصحافة الواقعية والمحتملة. فمثل هذه المكاتب غير موجودة ولكنه يقوم بما يشبه الحرب الوقائية او الاستباقية فيضع لها او يسقط عليها قيود الصحافة حتى قبل ان توجد.

ويمد تشريع المنع إلى موردي الخدمات الاعلامية والصحفية على شبكة الاتصالات الالكترونية في حق الملكية والاصدار، كما يحمل المسؤولية مقرر خدمات البث على المواقع الخاصة باعتباره فاعلاً اصلياً، وهو ما يتفوق به التشريع على قانون ٢٥ وربما على كل قوانين الصحافة في العالم.

ويمد التشريع القامع المانع الذي يحظر فيه على البعثات الدبلوماسية والقنصلية والهيئات المعتمدة إصدار صحيفة او مجلة او نشرة بقصد التداول إلا بتراخيص من الوزارة.

ويعطي للوزير حق اصدار لوائح منظمة للاجراءات والبيانات المطلوبة، وكذا النوادي والمراكز والجمعيات العربية والاجنبية وحتى نقل ملكية الصحيفة او المجلة. فالمشرع يربطها بموافقة الوزير بعد التزام المتنازل بتقديم طلب مشتمل على البيانات والوثائق المتضمنة توفر الشروط.

ومن غرائب التشريع «يجب على رئيس التحرير ان يقبل من المواطنين ما يقدمونه من مواضيع للنشر، ويجوز له رفضها اذا ما تعارضت مع احكام هذا القانون ويحق لهم التظلم إلى الوزير او القضاء».

والسؤال: اي قانون يوجب على رئيس تحرير صحيفة ان يقبل كل ما يقدم اليه من مواضيع؟ وما هو وجه الوجوب؟ ثم ما معنى تحديد جواز عدم النشر بالتعارض مع القانون..؟ الا يجوز ان تكون للصحيفة نفسها سياساتها ونهجها وتخصصها واساليب نشرها؟ ثم ايضاً لماذا الشكوى للسيد الوزير او حتى للقضاء؟ وبأي حق يلزم صاحب الصحيفة ان يقبل كل ما يقدم اليه؟ عجائبية!

ويربط جواز طباعة اي صحيفة خارجية بموافقة السيد الوزير.

وينص على حق الوزير في اصدار لائحة لتنظيم شروط التراخيص والراسمال ونسبة من قيمة الراسمال كمقابل الحصول على ترخيص بمزاولة طبع وتداول الصحف، وهو ما عابته وزارة حقوق الانسان على المشروع. فالمشروع يحول الاعلام إلى وزارة جبابية. تفرض الاتاوات على الصحف والمجلات والمراسلين والمكاتب الصحفية والمجلات الخارجية والمطابع والاكشاك... وانها لمحنة.

ويعطي المشروع الحق للوزير في منع تداول الصحيفة او المجلة او المطبوع ويسمح المشرع بالالتجاء إلى القضاء، مع ان الطبيعي ان تقوم الوزارة بالشكوى والقضاء هو الذي يتخذ قرار الايقاف او المصادرة.

والمشروع الذي يهتم بتفاصيل التفاصيل يجيز النشر باسماء مستعارة مشترطاً طلب صاحب المقال وان يظل الاسم الحقيقي الكامل موجوداً لدى الصحيفة او المجلة. ويلاحظ ميل المشروع إلى تكثير المواد وتكرارها ايضاً والميل إلى تفاصيل اقرب ما تكون إلى كتب الفقه المدرسية، حيث يكون المتن والشرح والحاشية وحاشية الحاشية احياناً.

اليس من التزيد والمبالغة «يجوز تداول الصحف والمطبوعات والمجلات الخارجية التي تطبع في اليمن ما لم تتضمن امراً من الأمور المحظور نشرها وتداولها اذا تناقضت محتوياتها مع نصوص هذا القانون».

والغرائبية اتية من تجويز تداول المطبوع في اليمن وكان الأصل التحريم، والحرص على تجويز الجائز اصلاً يعكس روح النزوع الى امتلاك المشرع حق تصيير الحلال حلالاً لا لكونه كذلك وإنما لان المشرع هو من اباح أو اجاز ذلك ولولا التجويز لكان في حكم الحرام او في مناطق الاشتباه. ولكن النزعة «التحريمية» تابى إلا ان تضيف قيداً على التجويز ما لم تتضمن امراً من الامور المحظور نشرها وتداولها... الخ.

فالحظر لابد ان يكون موجوداً. وتذاكي المشرع قائم في ان يقدم اولاً المنح والتجويز ثم يتبعه بالتقييد والمنع. وهذا الاسلوب هو المتبع في اغلب المواد.

في الفصل الثاني

يناقش الرقابة المالية على الصحف والمجلات والمؤسسات الصحفية. ويشتمل الفصل على ثلاث مواد... تحظر المادة الاولى قبول التبرعات والاعانات والهبات او مزايا خاصة باي صورة كانت و من اي جهة غير يمنية ايا كان الغرض منها.

وهو حظر جائر لانه يحرم الصحافة من العون والمساعدة التي الأصل فيها الجواز اساساً. وهناك صحف ومجلات متخصصة قد تكون مثلاً تابعة للمحامين او الصحافيين او المهندسين او الاطباء العرب او عالمين، ولهم نشاط فكري وثقافي يمتد إلى اماكن عديدة. ونشاطات منظمات الطفل والفنون التشكيلية والعلوم. فالحظر اقرب إلى التشكيك والريبة وجعل المنع هو الأصل.. وقد اغفل المشرع الشرط الاساس وهو العلنية والشفافية. والاعيان الاعتبارية لها حقوق الافراد.

في الفصل الثالث

يحضر المشروع عدم تداول الصحيفة او المجلة او المطبوع إلا باشتمالها على كذا او كذا. وهو امر متعارف عليه ولكن المشرع يبدو اميل للتحريم. وينص في المادة الثانية على كل من يرغب في مزاولة مهنة استيراد وبيع وتوزيع وتداول الصحف والمجلات والمطبوعات ان يحصل على ترخيص كتابي مسبق من الوزارة». وهو قيد يتنافى مع الحرية الاقتصادية وروح الدستور اليمني وقوانين اخرى كقوانين الاستثمار. ويعكس النزوع للهيمنة على كل تفاصيل النشاط التجاري والثقافي وحرية العمل والابداع.

في الفصل الرابع

ويلزم المشروع صاحب الصحيفة بنشر الردود حتى لو كانت الاشارة في المقال تلميحاً لشخص او جهة معينة. ويتدخل في تفاصيل لا اهمية لها، والاهم هو فتح الباب امام التنازع في قضايا يصعب البرهنة عليها، كالتلميح مثلاً.

والاغرب ان المشروع يلزم رئيس التحرير بالنشر دون مقابل ماترسله الوزارة والهيئات من بلاغات او بيانات او انباء متصلة بالصالح العام تصحيحاً لمسائل سبق للصحيفة او المجلة نشرها.

والمشرع هنا يساوي بين الصحيفة الحزبية والاهلية والمستقلة والحكومية. ويلزم الصحيفة بنشر بلاغات وبيانات وزارة الاعلام والهيئات الحكومية المختلفة.. واذا كان المقصود حق الرد كما توهم الصياغة، فهناك مادة خاصة بحق الرد. إن رغبة الوزارة في الشمولية والعدوان على الاستقلالية وحق التعددية والتنوع والاختلاف جامحة لدى المشرع الذي لا يعترف بالاستقلالية الحقيقية.

يعطي المشروع لمن رفض نشر رده التظلم إلى السيد الوزير بصفته الخصم والحكم. ومعروف حد البداهة ان الوزير ليس الجهة التي يختصم اليها حسب الدستور اليمني. ولكن المشرع يعطي له حقاً ليس له - لا يعطيه الدستور- ربما لأن النظرة إلى الصحافة المستقلة وكأنها جزء من مؤسسته الاعلامية.

في باب الاعلان الفصل الخامس

يربط فتح مكاتب للاعلان بالترخيص الكتابي من الوزارة ويلزم الصحيفة في تحديد سعر الاعلان بالتنسيق- لاحظوا بالتنسيق- مع الوزارة، معللاً ذلك بضمان التزام التسعيرة. وهو عذر اقبح من ذنب.

ان تحديد السعر حق يمتلكه صاحب الصحيفة وما هو ملزم به الشفافية وتحديد الثمن سلفاً. اما ان ينسق مع الوزارة فقد يصبح مثار شبهة اكثر منه ضبطاً وربطاً.

ويلزم الصحيفة بعدم نشر إعلانات المواد الغذائية والطبية ما لم يكن مصرحاً لها. وكان الأصل هو المنع، مع ان الأصل حق الاعلان وحق المقاضاة في حالة المخالفة. وهناك مواد مكررة وحتى متناقضة ويعطي التشريع للوزير حق اصدار لائحة بمنح التراخيص بمزاولة اعمال الدعاية والاعلان والشروط الواجب توافرها في طالب الترخيص.

واذا كانت هذه القيود المتعلقة على الاعلان عن السلعة فكيف الحال بالسلعة نفسها.. وانها لكثائن.

دُعيت مطلع مارس الماضي، بوصفي صحفياً، الى لقاء نظمته مؤسسة فريدريتش آيبرت في مقرها الكائن في واحد من أعلى بيوت صنعاء القديمة (حي الزمر)، مع برلمانيين ألمان من أحزاب الديمقراطي والخضر والليبرالي، رافقوا المستشار شرودر في جولته العربية. أراد هؤلاء قبيل مغادرتهم بساعة لمحة خاطفة عن الصحافة اليمنية، وقد كان. ثم سأل أحدهم عن ملابسات قضية الزميل الخيواني الكان ساعتها وراء القضبان حبيساً ما يزال. وطلب آخر تأكيداً لما يراه من مظاهر حياة ديمقراطية خاشياً من أن تكون «مجرد خدع بصرية»، قبل أن تباغتني برلمانية ستينية بسؤال غريب: «الى أي مدى يحب اليمني بلده؟».

ترى ماذا رأت وسمعت لتطرح سؤالاً كهذا؟ حدثت نفسي... أوضحت أن المقام والزمان لا يتيحان الخوض في موضوع يستدعي إبحاراً في التاريخ فيما هي مدعوة للعودة الى المستقبل، وأبلغتها بجمل قصيرة أن اليمني يحب وطنه، حد التعصب أحياناً والكبر المرضي، لكنه غالباً ما ينفر من دولته.

«ربما لأنه يبغض دفع الضرائب»، علقت مازحةً، لافتة إلى أحد التنغصات الباقية في دولة المواطنين (دولة الحكومة الأقل حكماً) في المجتمعات الديمقراطية. وكان علي أن أتذكر مغموساً أن نفور يمنيين من دولتهم مرده حرمانهم من الامتيازات والمخصصات لا إجبارهم على سداد الضرائب.

استعدت سؤال التي عادت الى المستقبل في قلب أوروبا العجوز، وأنا أبحر في الماضي مقلباً صفحات الجزء الثالث من مذكرات الشيخ سنان عبدالله أبو لحوم الذي صدر مؤخراً عن مؤسسة العفيف الثقافية وأهدائيه الباحث عبدالكريم قاسم سعيد الذي اشتغل على مدى سنوات ست على تحرير مذكرات الشيخ بأجزائها الثلاثة، مع وعد قريب بإنجاز الجزء الرابع والأخير من مذكرات واحد من أهم الفاعلين في صوغ حياة اليمنيين منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢ في شمال اليمن.

عالم سنان (١-٢)

ألف شجرة ومؤامرة

سامي غالب
samighalib1@hotmail.com

يغطي الجزء الثالث زمنياً الفترة ٧٤-١٩٩٠، لكنه موضوعياً من حيث اهتمام صاحبه ومحرره (وقارئه كما أزعم) يكاد ينصرف الى سنوات «الجمهورية الثالثة» الأربع (٧٤-١٩٧٧). آية ذلك أن المحرر قرر إعادة نشر الفصل الأخير من الجزء الثاني كاملاً كفصل أول في الجزء الثالث، لتقديم حركة يونيو التصحيحية كوحدة واحدة موضوعياً وزمنياً. وآية أخرى أن الجزء الثالث الذي يقع في ٦٤٩ صفحة، نصفها مخصص للوثائق الملحقة، بكرس ٢٣٩ صفحة للسنوات الأربع الأولى، مقابل ١٢٠ صفحة فقط للسنوات ٧٨ - ١٩٩٠، وكان الأحرى، في نظري، بالنظر الى خلو هذه السنوات الـ١٣ من احداث تستحق إشغال القارئ بها، أن يكتفي المحرر بإخطار القارئ بانه «لم يحدث فيها ما يوجب الرقم والاثبات بالرسم، كما كان يفعل مؤرخو القرون الغابرة».

● مجاهد

● المسوري

يحمل الجزء الثالث، كما سابقاه، عنوان «حقائق ووثائق عشتها»، وقدّرت فور انتهائي من قراءته انه عنوان بارد لا ينبض على تلك الروح الساخطة التي هامت في واسطة السبعينيات بين صنعاء ونهم وملح وخمر، ثم ذهبت بعيداً في انتقامها من «الولد الحبيب ابراهيم»، حد التحالف مع كل الأعداء ضده. ولقد تعجبت لقول المحرر في مقدمته أن صاحب المذكرات لزم الحياد الايجابي في الصراع بين ابراهيم الحمدي وخصومه «لأن دفة الصراع كانت بيد طرف ثالث سرعان ما حسم الأمور لصالحه بقتل الرئيس الحمدي بطريقة أذهلت الجميع، وأثارت مشاعر الاستنكار». فالحقائق والوثائق التي عاشها «العم سنان» في جزئها الثالث، علاوة على عديد الروايات المنشورة والشفهية لآخرين، لا تؤكد ما ذهب اليه. فالشيخ اختلف مع قائد التصحيح بعد أسابيع من حركته، قبل أن يحول اختلافه الى ناي ثم مناواة فانكباب المخلص، بخاصة في الشهور الأخيرة من عمر الحركة، على الإطاحة بقائدها، باعثاً بالقدار روح مؤتمر خمر ضد الابن العاق!

أما مشاعر الاستنكار والذهول التي اثارتها جريمة اغتيال الحمدي فلا يبين لها أثر في مذكرات الشيخ، كما في مذكرات آخرين ناصبوا الحمدي العداء في حياته، ما يشير الى أن الصداع الذي سببه لرجالات الثورة وشيوخها مزمن لا براء منه.

يمثل الجزء الثالث أهمية استثنائية لأنه إذ يشيد بنيانه على أكوام من الرسائل التي تلقاها الشيخ من عديد الأطراف، وبخاصة من الشيخين عبدالله الأحمر ومجاهد أبو شوارب، فانه يقدم سنوات حركة يونيو المتكتم عليها محلياً واقليمياً، من زاوية كتلة خمر التي انقضت على الحكم إثر هزيمة يونيو ١٩٦٧، وتقوضت أعمدتها بدءاً من يونيو ١٩٧٤ رغم تصورها بانها تشرعن بقاءها باسم التصحيح تارة وباسم إحياء مبادئ سبتمبر تارة أخرى.

يتوزع أطراف كتلة خمر على مشائخ وقضاة وعسكر (سبتمبريين ونوفمبريين) ومنقفين، من ورائهم جواسيس وخزائن وسفراء وأمراء. هؤلاء هم «عالم سنان» في عهد الحمدي، أظنهم تنتظم حركته داخل مثلث قاعدته الأرض المحرمة بين الجوف وخمر، وقمته الأرض المقدسة حيث التعاليم تترى من الأمير سلطان بن عبدالعزيز مباشرة أو بوساطة الأمير خالد السديري والملحق صالح الهديان، وفي حالات عصيبة على التاويل يمر النصح والحفز والتحريض عبر عبدالملك الطيب وحسين المسوري وآخرين.

● الشيخ سنان مع الحمدي في فترة وئام فوتوغرافية أثناء لقاء مع الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين

● الرئيس الحمدي

«عالم سنان» في سنوات الحمدي غيره لدى مئات الآلاف داخل مثلثه، والملايين خارجه. إنه عالم قاس جهم متبطل، مستنقع في الدسائس والمؤامرات والأحقاد، متوتر في حدة بين جنون العظمة والتبخيس الذاتي. خذ مثلاً رسالة المسوري الى الوالد سنان في ٦ يناير ١٩٧٦، يصف فيها الوضع بانه «أسوأ وضع عرفته اليمن»، متهماً تيارات تحاول أن تجر البلاد الى مهالك باسم التصحيح وبناء الدولة، ثم يناشده أن يعجل المراسلة مع الإخوان في المملكة، خالصاً الى أن «الأمور خطيرة جداً، وكل يوم ينمو فيه هذا الغرور (يقصد الحمدي) يصبح من الصعب إذا تم التمادي» [هكذا لعله قصد تمادي الحمدي في تعظيم نفوذه].

خذ مثلاً ما قاله الشيخ مجاهد بعد إقالته في مايو ١٩٧٥ باسلوب جارح من منصب نائب القائد العام في رسالة الى سنان: «ظهرنا اشباكل متحركة (عاجزين) عن اتخاذ أي موقف».

أو الرسالة التي بعثها عبدالملك الطيب للشيخ مجاهد في ٩ يوليو ١٩٧٧ يحفزه على التدقيق في قصة وصول باخرة الى الحديدة تحمل اسلحة سوفيتية، ومن جملة حمولتها ١٢ طائرة، قبل أن يحثه على الاسراع من أجل ابلاغ المسؤولين هنا (أي في قمة الملك) لأنها أحسن دليل (ضد الحمدي). كذلك تجري الأحداث في «عالم سنان» بشخوصه المحسوسين بشيطان «التعاوني الأول» حتى إنه يستحق أن تتوزع فصوله على عناوين من شاكلة «الأحمر والأسود»، و«مغرور افقدنا صوابنا... فقتلناه»، و«أعدائي الذين صادقتهم»، و«الشيخ عبدالله الأحمر من رسائله»، الشيخ الذي يتعذر على الشيخ سنان - في واحدة من صيغه المأكرة- إيجاد بديل له في قبيلة حاشد! وعلى الجملة فإن الغلاف الأمامي للكتاب خليق بعنوان «الف شجرة ومؤامرة»، فرئيس الدولة الشاب ذو الظل الأخضر الذي أوقف مخصصات اصحاب الامتيازات، لبى بوصفه رئيس لجنة التشجير طلب العم سنان إرسال الف غرسة الى مكان إقامته في نهم، وما كان له أن يحصد إلا مؤامرة اكلت أيامه الخضرا!

تحية تضامن وإعجاب بالأحرار الدستوريين

أبويكر السقاف

● الدميني

● الحامد

أصدرت المحكمة الكبرى في العاصمة السعودية الرياض في ١٥ /٥/٢٠٠٥م، احكاماً بالسجن على الدكتور متروك الفالح والأديب عبدالله الحامد والشاعر علي الدميني، تراوحت بين ست وتسع سنوات، لإدانتهم بإثارة الفتنة والخروج عن طاعة ولي الأمر، وإصدار بيانات للرأي العام في الداخل والخارج.

وكانت السلطات السعودية اوقفت ١٢ ناشطاً في ١٦آذار/ مارس٢٠٠٤م، افرج لاحقاً عن تسعة منهم بعد ان تعهدوا بوقف نشاطهم وتوجيه مطالبهم إلى ولي الأمر في شكل مباشر، فيما رفض كل من الفالح والحامد والدميني مثل هذا التعهد فاحيلوا على هيئة الادعاء العام ثم للمحكمة التي عقدت اولى جلساتها في التاسع من اب/ اغسطس٢٠٠٤م في اول محكمة علنية من نوعها تشهدها المملكة.

وقضت للمحكمة بالسجن تسع سنوات على الدميني وبالسجن سبع سنوات على الحامد وست سنوات على الفالح.

وجاء في حيثيات الحكم التي تلاها القاضي ابن خنين ان المتهمين الثلاثة "تجاوزوا إلى وسائل الاعلام الخارجية والتاثير في الشعب، وتعمدوا تهييج الدهماء وإعطاء الفرصة لأعداء الأمة للنيل منها"، مشيراً إلى ان "الحامد تجرأ على منزلة ولي الأمر واطلق العنان للسانه في السب والتشهير ببعض المسؤولين، واعتبر انهم يروجون لتخلفنا السياسي بقولهم إن "ولي الأمر ادرى بالمصلحة"، وشاركه الفالح في ادعاءات مماثلة، وادعاءاته بان الأعمال الإرهابية هي من نتاج التعليم والتربية واحادية المدرسة الوهابية في اقتراء على دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وجعل البلاد عرضة للمتربصين".

واضاف ابن خنين " اما علي الدميني فقوله إن احادية التعليم ادت إلى المجتمع الواحد المغلق المتفرد في مذهب واحد وقمع ما عداه من خطاب ديني واحتكار الإفتاء على الوهابية واحتكار الحقيقة مدعياً عدم تمكن المذاهب الأخرى التي هي ثروة الأمة من ذلك، ونظراً للإساءة إلى الامة وقوله إن الإرهابيين تزودوا بالولاء والبراء واحادية المنهج لتكون معولاً لهدم وجدنا في هذه الامور مخالفات شرعية".

ومنعت المحكمة الصحافيين من البقاء في ساحة المحكمة وابعدوا عنها عشرات الأمتار ومنع حتى اعضاء "الجمعية الوطنية لحقوق الانسان "الرسمية من حضور الجلسة، وقد أغرب العضوان فيها د. مفلح القحطاني و د. صالح الخثلان عن امتهما في ألا يتكرر هذا الاجراء، لأن المادة ١٨٢ من نظام الإجراءات الجزائية نصت على أن النطق بالحكم يتلى في جلسة علنية ولو كانت نظرت في جلسات سرية، وذلك بحضور اطراف الدعوى ("الحياة"، ٢٠٠٥/٥/١٦).

ومن المعروف أن الجلسات كانت سرية، وهذا ما لم تشر إليه "الحياة" اللندنية السعودية، مكتفية بان الجلسة الأولى كانت علنية، بل في اول محكمة علنية من نوعها تشهدها المملكة في التاسع من اب ٢٠٠٤، وعلامات الإستفهام أو التعجب عاجزة عن الإفصاح عن مكنونات هذا الحدث التاريخي الذي جاء بعد غزوة مانهاتن وواشنطن ١١/٩/٢٠٠١م.

وكان نظام الإجراءات الجزائية والمحاماة قد صدر في ٢٠٠٠ بعد ممانعة ترى ان وظيفة المحامي امر غير ذي موضوع، فهو خروج عن مبادئ القضاء الاسلامي، ذلك ان القاضي كان ولا يزال تابعاً لولي الامر، فالولي بداية القضاء ونهايته. وكثير من حيثيات الحكم التي تلاها القاضي تذكرنا بحال اليمن السعيد بحكامه، بما في ذلك الولاء والبراء الذي يعض عليه شيوخ الإصلاح بالنواجذ حتى اليوم، دون أن يعني هذا أن هذه الوهابية الضارية لا تقود إعلام الدولة، وخطب الرئيس لا سيما كلما كانت احداث صعدة الدامية موضوع الحديث الصحفي او الخطبة، والامر ليس في الإلتزام الفقهي الحرفي، بل في تبني العنف اللفظي ضداً على المذاهب الاخرى باسم مذهب الدولة "الرسمي"، بل إن الحديث عن مذهبين اثنين فقط في اليمن نوع من الحرب على حرية التدين، وحرية العقيدة والضمير. إن ملامح البؤس المذهبي، والفقر العقلي جلية في كل الانظمة العربية، إنها تشبه بعضها البعض، كما انها تكمل بعضها بعضاً. وحتى عندما تجرى المحاكمة وفقاً للقوانين ومرجعية الدستور، كما في مصر، فإن رئيس الجمهورية هو العلة التي تدور مع الموضوع وجوداً وعدماً، وكذلك الامر في اليمن السعيد جداً بحاكمه وبحاكمه.

إن مبدأ السيادة العليا، لم ينتقل إلى الشعب، كما حدث في بلدان كثيرة. ليس الشعب مصدر السلطات، بل الجيش والأمن، واذا ترى مشهداً عجيباً فيداً من ان يقيم الشعب- الراي العام ديمقراطية، تتحدث الدولة دون كلل انها تبني الديمقراطية، إن المسار مقلوب، وهو اشبه ما يكون بهرم مقلوب قاعدته في القمة. إن المجتمع لا يصنع الدولة، بل الدولة هي التي تبتلع المجتمع، فتنفي كل ما خلاها المجتمع المدني، والسياسة بما هي نقيضه للاستبداد، فلا يبقى إلا الاستبداد الذي لا يصلح ابداً ان يكون سياسة بالتعريف، كما لاحظ ارسطو طالبس وهو يدرس دساتير بلاد اليونان قبل نحو ٢٤ قرناً من الزمان.

اما إسارة الاستيلاء، وهي بداية نشوء السعودية وتدرجها في مدارج السلطنة، حتى الملكية، فقد كانت ولا تزال قائمة على ذلك التحالف بين الفقيه المتزمت وزعيم العشيرة الطموح، اصبح فيها الحكم وراثياً منذ العام ١٧٧٨، فقد تمكنت سلطة آل سعود، بعد ان تعززت من الإقدام على خطوة شامة، فخضعت لسعود حق ولاية العهد، والإمام عبد العزيز لايزال على قيد الحياة(١).

استوى نصاب السلطنة. ولعل هذا ما يوضحه ابن الجوزي في كتابه "المصباح المضيء في خلافة المستضيء"، فالسلطة ليست عقداً اجتماعياً، بل ولا حتى بيعة من قبل اهل الحل والعقد والشوكة، كما يحلم ممثلو الإسلام السياسي الزيدي، لها كل ملامح المجتمع القبيلي العربي قبل الاسلام وبعده، انها في جوهرها علاقة بين مستويين او مقامين: مقام ملك و مقام مملوك، تصل بينهما الطاعة. (بغداد،١٩٧٦ ج١) ولذا نرى كل اجتهادات فقهاء السنة ومفكريها ترد فيها الآراء والأفكار في سياق "الأحكام السلطانية". وحيثيات الحكم صريحة في رسم هذه العلاقة، والمفردات ترد من كهف عميق الغور، ومركزها ولي الأمر.

إن الفرق بين الحكام العرب، باستثناء ملك المغرب(٢)، ليس في الكيف ولكن في الكم، في كل ما يتعلق بالسلطة/ السيادة، ويتوزع الكم داخل انماط متعددة يقررها مدى تلقح البلد العربي بالمبادئ الحديثة، ولا شك أن السعودية في طليعة الدول المتخلفة في هذا المضمار، بعد سقوط دولة طالبان. يكفي ان نتذكر أن مصر لم تعرف منذ العام ١٩٥٢ انتخابات ديمقراطية قائمة على التنافس الحر، بما في ذلك انتخابات رئيس الجمهورية. وجاء الاصلاح الدستوري قبل ايام لغماً سياسياً.

ليس قطار العدالة هو الذي لا يصل في حال السعودية، بل قطار النظام السياسي، إذ يصعب ان تطلق صفة نظام على حكم اسرة ممتدة، اصبحت عشيرة، إلا على سبيل المجاز. والانفجارات بدلالاتها المادية والمعنوية فيها قد وصل إلى علاقة تناقض اقصى بين السلطة والشعب. الحجازيون مضطهدون، والشيعة محرومون حتى من حق التدين دون قيود، والاسماعيلية كذلك. وهذا ما شرحته العرائض المقدمة إلى ولي العهد في الأعوام الأربعة المتصرمة. وكانت أخرها تلك التي ذكرها خبر "الحياة" في حديثها عن اعتقال ١٢ ناشطاً في ٢٠٠٤/٣/١٦م، وقد تحاشت الصحيفة والمحكمة ذكر فحوى العريضة المحورية، وهي المطالبة بملكية دستورية، وليس مفارقة ان ابناء الأنظمة الجمهورية يوافقون على قيام ملكية دستورية في بلادهم (إياد السراج في فلسطين) لأن الإمارات الجمهورية (الراحل محمود المسعري) لها كل ملامح وقسمات نظام ولي الأمر، واختلاف المسوح والسدنة لايكاد يغير من جوهر القضية، بل إن فتنة التوريث التي انطلقت من الجمهورية السورية وحدت الانظمة كافة، فاختلفت الفروق بين الفروع داخل سمات النوع المميزة، حتى اصبح في الإمكان أن نردد مع الشاعر القديم "فبالك امة ذهبت هباء يزيد أميرها وأبو يزيد".

كان من افضل ما قدمه الفالح، وهو استاذ علم السياسة المقارن بجامعة الرياض، صورة المجتمع السعودي التي تفتقر حتى اليوم إلى ابجديات الاندماج الوطني، فرغم ربط صناعة النفط اجزاء المجتمع في الكيان وبوسائل حديثة، والتجمعات السكانية الكبيرة، فإنه لن يتحمس احد لهذا الهدف فينهض للدفاع عنه، فالبلاد مكونة من جزر، وكل مصادر القوة تملكها القبلية صغيرة مغلقة، وهو قابل للتشظي والانقسام.

إن الحكم القائم لا يقود إلا إلى انفجار المجتمع. والاصلاحيون يهدفون إلى تجنب هذه الخاتمة. وقديماً قال الفلاسفة الرواقيون: إن الذي يعرف الضرورة تقوده، ومن ينكرها تسحبه وراءها. إن ازمة هذا الحكم هي نفسها ازمة الأنظمة الأخرى، ولا سيما الحكم في اليمن السعيد، وكلمة اية الله النائيني في المشروطية (الدستور) في مطلع القرن العشرين لا تزال حلماً في البلدان العربية، بقصر عن بلوغه، لا الحكام وحدهم، بل وعدد كبير من الأحزاب القومية، والقومية/ الاسلامية، والاسلامية السياسية، بل إن نظام الجمهورية الاسلامية في إيران اليوم، يرفضها جملة وتفصيلاً، برفضه ولاية الفقيه، فوق الدستور، والأمة معاً، وهو ما يكمن خلف دراما الرئيس المنتخب محمد خاتمي.

قال النائيني: "سلوك الحاكم محدود بحدود الولاية، ومشروط بعدم تجاوزها، وافراد الشعب شركاء معه في جميع مقدرات البلد التي تنتسب للجميع بشكل متساو، و ليس المتصدرون للامور إلا امناء للشعب، لا مالكين أو مخدومين. وهم كسائر الامناء مسؤولون عن كل فرد من افراد الأمة، ويؤاخذون بكل تجاوز يرتكبونه، ولكل فرد من افراد الشعب حق السؤال والاعتراض في جو يسوده الأمن والحرية، وبدون التقيد بإرادة السلطان وميوله". وقد اورد تقرير التنمية الانسانية العربية هذه الكلمات وغيرها من اقوال رواد التنوير السياسي العرب والمسلمين، لنرى الفرق بين النهضة والنكوص.

الثورة الاسلامية في إيران نكوص عصف بهذه التكية الدستورية، التي ناضل علماء إيران لارسائها، والنص مدهش بإيجازه ودقته وتعريفاته، وهو مستلهم من ميثاق حقوق الانسان والمواطن والدستوربن الامريكي والفرنسي. وكلمات الولاية، والإمامة، وإن كانت من قاموس فكري وسياسي اسلامي، إلا انها أكسبت وضُمنت معان جديدة، وأجمل ما فيها رفض إرادة السلطان وميوله. فهو بعد تجريده من الملك اصبح خادماً وبكلمة اخرى موظفاً عاماً(٣). ويصح ان نقول إن صاحب ولاية الفقيه يعتبر الرئيس المنتخب تابعاً له، وتبدو في هذا السياق الديكورات الحديثة: البرلمان، والدستور، والانتخابات العامة، والصحافة، خادمة لإرادة المجموعة الصغيرة غير المنتخبة، التي على راسها الفقيه. إنه ولي امر شيعي وفقاً لمبدا ولاية الفقيه الذي اصر الخميني على إدخاله في السياسة، ليكون ترسيخاً لتقليد مرجع التقليد، فاستبدلت إيران بمطلق الشاه مطلق الفقيه.

صرح احد اعضاء مجلس الشورى السعودي لدبي بي سي، انه لا يزال امام الثلاثة "فرصة للاستئناف امام محكمة التمييز"، ثم إلى ديوان المظالم" والثاني المحطة الأخيرة للقطار العدل، لأن "الامر فيه لولي الامر"، والتهمة الموجهة إلى المناضلين الثلاثة هي الخروج عن طاعة ولي الامر. نحن إذن في دائرة سحرية أو مملكة فانطازيا، تبدأ فيها الدائرة من نقطة اسمها ولي الأمر، وتنتهي إليه وبه.

تحدثت "الحياة" عن الصدمة التي هزت اقرباء سجناء الراي الثلاثة، ومن الواضح ان الأحكام ترويع بدل على ان العقوبة عرض علني للقوة، يهدف إلى فرض صمت العبودية، وهذه مهمة يتعذر تحقيقها في وسط بدات صحوته تعلن عن نفسها غير مرة وبقوة وحكمة. قد يكتفي ولي الأمر بالصدمة التي تحلقت ويعلن العفو، إذا ما استطاع إقناع الجناح المتشدد في الأسرة، الذي قدم المناضلين الثلاثة إلى القضاء، بعد مقايلة معروفة جرت بين وزير الداخلية الامير نايف وبينهم.

اما واجب كل من يهتم بالشؤون العامة محلياً وعربياً ودولياً فهو إعلان تضامنهم مع سجناء الراي، وهم من خيرة مثقفي نجد والحجاز، والصمت هو ما يفضله النظام هناك، وهو إن تحقق كتمان للشهادة، وتخاذل لا يليق بمن دافع عن قضية الحرية وهي لاتتجزأ. كانت ملفات وتحقيقات منظمة العفو الدولية تصف الأحوال في السعودية منذ سنوات بانها "حالة تعذيب سرية"، ويبدو ان الحجاب قد رفع في السنوات الأخيرة.

ونحن في اليمن علينا مسؤولية اخلاقية خاصة بفرضها غير شرط، وفي المقدمة الجوار والتاريخ والمصير ايضاً. وللاحرار الدستوريين الثلاثة الإعجاب والمحبة وكل التضامن ايها الزملاء فضيتكم عادلة وستنتصر.

٢٢ /٥/ ٢٠٠٥

● الهوامش:

(١) تحدث سليمان: شقيق محمد بن عبدالوهاب، مناوئاً للحركة الوهابية ان التعصب سمة مميزة للوهابية. وقد كتب المؤرخ الحجازي ابن زيني دحلان" وقال له اخوه سليمان يوماً كم اركان الاسلام يا محمد بن عبدالوهاب فقال خمسة فقال بل انت جعلتها ستة السادس من لم يتبعك فليس بمسلم هذا ركن سادس عندك للإسلام". ("خلاصة الكلام في بيان امراء البلد الحرام"، الطبعة الخيرية، القاهرة ١٨٨٨، ص٢٣٢/ عن فاسيليف "تاريخ العربية السعودية"، موسكو ١٩٨٦/ الفصل الثاني، ص٩٣).

(٢) اعترف النظام في المغرب بالانتهاكات الخطيرة التي حدثت في الماضي وعوض ضحاياها مادياً وادبياً، وجاء الثاني في صورة جلسات المصالحة والاعترافات التي عقدت للتطهر الروحي واستخلاص العبر من ماضٍ اثم، وكل هذا يجري في إطار ديمقراطية التراضي، ولاشك ان وجود مجتمع مدني نشيط، وحركة تحرير المرأة الفاعلة، هو الأساس المتين لهذا الانجاز، وتعتبر هيئات عربية ودولية ان المدونة الجديدة للأسرة الانجاز الاكبر في مجال تمكين المرأة (التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٤).

(٣) عندما وصف احد اعضاء البرلمان الكويتي عمرو موسى بانه موظف، وذلك في سياق مناوشات كلامية قبل الغزو الامبريالي الأمريكي على العراق، اراد المتحدث الغض من مكانة الامين العام للجامعة، وبالفعل غضب الامين غضبة "مضرية". ويشترك الطرفان في ازدراء الوظيفة العامة التي لا تليق بامير نفطي او وزير سابق (قد الدنيا) وعضو حزب، سري في نظام حكم علني في عهد عبدالناصر، عندما كان التنظيم الطليعي حزباً سرياً!!! لم يتذكر احدهما ان المعربي حكيم العرب الحقيقي قد قال:

"ظلموا الرعية واستباحوا كيدها وعدوا مصالحها وهم اجراؤها"

ولكن من يضمن لكونه منتمياً إلى دولة القرن ان يكون امينا عاماً لها قد يجد صعوبة في تصور نفسه مركزاً ومصيراً متوقفاً على إرادة غير رضا رئيسها عنه.

ياء المتكلم

محمد محمد المقالح
mr_alhakeem@hotmail.com

إلى الرزامي والمعارضة!!

لا يخفاكم أنني قد عقدت العزم على أن اخصص هذه المساحة للكتابة معلقا على ما سيطرحه الأخ رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة العيد الوطني، خصوصا بعد أن اخبرني احدهم بان الرئيس سيطرح في (الخطاب الوطني الهام)، قضيتين غاية في الأهمية بالنسبة لعموم اليمنيين: الأولى هي إعلان قرار العفو العام عن جماعة الحوثي (أصحاب الشعار) استجابة للرسالة التي سبق أن بعثها كل من العلامة الحوثي والأستاذ الرزامي إلى الأخ الرئيس وضمناها استعدادهما الكامل للمجيء إلى صنعاء وإيقاف حالة (التمرد) مقابل وقف الحرب وإطلاق سراح المعتقلين وعودة المفصولين إلى أعمالهم فضلا عن التزام الدولة بتعويض المتضررين جراء الحرب وتداعياتها..الخ. أما القضية الثانية فهي إقرار الأخ الرئيس بحاجة البلاد إلى عملية إصلاح سياسي ودستوري شاملة ودعوة المعارضة للحوار على هذا الأساس. ولأنني أثق بالأخ الذي اخبرني بتلك المعلومات التي بدت لي منطقية وقابلة للتطبيق خصوصا والأمران (القضيتان) معاً، يعدان من اولويات الرئيس، أو هكذا يفترض إن أراد أن يخرج من الأزمة التي يعيشها نظامه وسلطته المتآكلة، وعلى هذا الأساس عقدت العزم أن أشيد بالخطاب وأن اطالب الأطراف المعنية بأهمية التجاوب والتفاعل الايجابي مع ما تضمنه حول هذه القضايا!!

غير أن الرئيس خيب أمل (صاحبي) كعادته وذهب في خطابه (الوطني الهام) يكثر من الحديث عن الجيش والقوات المسلحة في مناسبة لم يكن للجيش أو لكتائب المتطوعين أي دور يذكر، بقدر ما كان للحوار والحركة الوطنية والسياسية الدور الأكبر في تحقيقها، ثم حين جاء ليتحدث عن الإصلاحات السياسية هرب بعيداً إلى مطالبة المعارضة والنظام العربي الرسمي بأهمية الإصلاحات السياسية أما هو فقد حقق كل ما هو مطلوب منه!! وهذه للأسف هي عادة الحاكم المستبد في كل زمان ومكان، حيث لا يدرك في نهاية حكمه المتطاول ما الذي يجب عليه، ومَن هم أصدقاؤه ومن هم الخصوم والأعداء بل إن الجميع في نظره يتحول إلى أعداء أو هكذا يتصور!! ولهذا السبب بالذات يسقط الحاكم المستبد غير مأسوف عليه من قبل غالبية أبناء شعبه وأمته، ويبدو لي أن الأخ الرئيس يسير في هذا الاتجاه حثيثا.

والمهم هنا هو ان خطاب ٢٢مايو٢٠٠٥م لم يشر إلى ما كان قد اخبرني به صاحبي. ولذلك فإنني استميحه وبقية الإخوة القراء للتوجه بالحديث إلى مكان آخر غير الرئاسة وتحديداً إلى كل من الرزامي والحوثي الأب أولا مطالباً ايامها بالتمسك بما تضمنته رسالتهما السابقة والإعلان صراحة عن ترك السلاح والمقاومة المسلحة، والعودة فورا إلى صنعاء أو إلى مناطقهما لممارسة النضال السلمي عبر التكبير والهتاف والمسيرات والاعتصامات في صعدة وكل المدن اليمنية الأخرى وتحميل السلطة كامل المسؤولية عما يمكن أن ترتكبه من جرائم بعد هذا الموقف العملي بما في ذلك جرائم الاغتيال والاختطاف والاعتقال. قد يقول أحدكم بان السلطة لا عهد لها ولا ذمة وأنها ستستغل هذا الوقف لتوسيع نطاق القمع والتنكيل بأنصاركم، وهذا صحيح. غير أن الصحيح أيضا هو أن السلطة لا يهمها عدد الجنود والضباط الذين سيقتلون في المواجهة معكم وهي مستعدة للمجيء بآخرين غيرهم، مثلما قال احد مسؤوليها الكبار (الحجر من الأرض والدم من راس القبيلي!!). ولهذا لا تعولوا على القاومة المسلحة أن تعمل شيئاً في قضيتكم، هذا أولاً. أما ثانياً فان (النضال السلمي بتضحيات) كما قال يوما الشهيد جار الله عمر وقبل دقائق من اغتياله، هو الطريق الأسلم والأكثر تأثيرا في إسقاط الأنظمة وفي الدفاع عن الحقوق والحريات. وكلما قطوا منكم قائداً، أو اعتقلوا نشاطاً قربوا بيومهم المحتوم فهل تعلمون؟!

ارجو الا تكونوا بنفس عقلية القبيلي (المكابر) التي تحكم هذه البلاد!!

.. واما ثالثاً فإنني أتوجه بالخطاب إلى قيادات اللقاء المشترك وأقول لهم: لا تعولوا على الحوار مع الاخ الرئيس والمؤتمر الشعبي وكفوا عن استجداء هذه الأطراف، وسارعوا إلى إنزال مشروعكم في الإصلاحات السياسية إلى الشعب، واضغطوا من خلاله من اجلها، فهذا هو الطريق الأسلم والصحيح لتحقيق مطالبكم والدفاع عن قضاياكم، هذا إن كان لكم مطالب أو قضايا وإلا (فسكهونا) شفلة الخشيج والجعجعة بدون طحين!!

تحية وسلام للأستاذ القدير عبد الوهاب المؤيد الذي أفنى عمره كله في سبيل الكلمة والمعرفة ألف تحية وألف سلام، وليعلم هذا الإنسان والصديق الرائع وهو في فراش المرض، أننا نحن أبناء هذا الجيل من الصحفيين والكتاب، قد تخرجنا من مدرسته وأننا على العهد سائرون، سائلين المولى عز وجل ان يقيل عثرته ويشفيه من مرضه العضال، انه على كل شيء

هل نأخذ أوطاننا في أحذيتنا؟ *

جون كاك فاروجن**
ترجمة: جمال جبران

ينصح سقوكليس باستبدال العيون. لكن ما الذي يمكن عمله تجاه بعض ما يمكننا مشاهدته؟ تتابع هش من صور ذاتية تعمل على إغراقنا في أقسى درجات الأسى.

أرقب ذاتي هناك، في المكان الذي كان لي فيه من العمر سبع أو ثمان سنين، حينما ينتابني اليأس. لم أرد قط أن أموت، أن أندثر، لم أرد قط أن أتلاشى، بداخل فراغ الكون، هو أنا ذاك الطفل صاحب السروال القصير الذي كنته من زمان.

ولم أكن لأوافق أبداً لكليبتي الوديعة الجالسة تحت رجلي جدتي أن تشاهد ما رأته بغير ما أن يكون لديها أدنى قدرة لتدافع عن ذاتها، أن تنبح ولو قليلاً ناحية من قام بقتل من قامت بتعليمها.

دائماً ما يصرخ في ذاته وليد المنفى، لن أشاهد ما لم أشاهده، ما حرمت منه، وذاك الذي لم أعرفه قط إلا عبر ما يتم سرده، وما يتم التلميح ناحيته، وما يتم البكاء عليه، وهو ذاته ما يصبح أغنيه.

فأين الخطأ إذن؟ أين تلك التركيبة المستعصية الفائقة رعباً في هذه الطرقات والشوارع والنباتات وتلك المقابر المنتهكة قدسيتها، هذا الجمع الغفير الخارج متظاهراً في يوم ٢٤ أبريل صائحاً بنبرة عالية: إنهم مانوا كيما تحصد حياتنا!

وهنا يزيد المصور: وكيما لا ننسى.

ولكن كيف لنا إمكانية اقتراف ذاك النسيان؟

كيف لنا نسيان تلك الأفعال المأساوية أبداً. الناتجة دائماً عبر اقترافات إجرامية أدت لترك أمة بأسرها تلك الأرض التي كانت تمتلك؟ وأبدا هناك نوعاً من سوء فهم، لكن السؤال البارز: لماذا أنا؟ ما الذي قمت بارتكابه؟ ماذا كان مطلوباً مني القيام به؟

أن أصمت، أن أصبح مسخاً، أن أتبرأ من ذاتي؟

ولكن ماذا لو كانت الاعدامات والنفي ومجازر عام ١٩١٥ التي حدثت في شرق الاناضول حدثت نتيجة لجمال لغتي السيئ، لغتي المغايرة، أو بسبب جمال وطني المحصن، حيثما توجد البسمة والضحكة والرقص والاغنيات والصلوات التي صار عمرها أكثر من قرون عدة، أو بسبب ذاك التعداد الشاسع من صور السيد المسيح مصلوبا؟

يقول المنفي لذاته دائماً أن لي رغبة للحرية، إني عطشان لفعل إيماني، جر البرابرة لفعل اسوأ ما بمكنهم فعله، ويوماً إثر يوم، وصولاً إلى تلك الابادة والتدمير لكافة ما ليس طاجيكياً، هنا أحمر أو ربما هناك أري، ولكل واحد منهم ما يدل على أفعاله.

تالياً وبعد أن قضوا على النسبة العظمى من أولئك الكفرة والمقاومين والبائدين أرواحهم ومن قاموا بتهريب من كانوا على قيد الحياة إلى النجاة، فعل المحتل التركي، والمحتل الألماني، والمحتل الصيني، إلى حرمان أولئك الذين بقوا على قيد الحياة من السعادة العادية، وهذا لكونهم أرمن أو يهوداً أو من التوتسي أو من قومية التيبت. هذه السعادة، هذا الابتهاج أو الفرح لن يتمكنوا أبداً من استعادته كما كان في السابق، هذا لأنهم تحولوا إلى أشخاص آخرين في الأوطان الجديدة التي فروا إليها، وطن آخر، هكذا يقولون، كما أن لنا إمكانية إمتلاك أبوين مختلفين.

حينما كان، ومهما فعل، ومهما لاحق ذاك الواقع تجاهه، لكنه المنفي، دائماً ما يذهب إلى ذاك الماضي العالق بداخله، هذا قبل وفاته المعنوي.

يأكل من الصور التي ليس باستطاعته أبداً نسيانها، من صور عائلاته الفوتوغرافية، ولو أنها نائمة في ذاكرته، كأنها ضميره النائم.

هل نأخذ أو طاننا في أحذيتنا؟

هذا ما قاله دانتون بصوت عالٍ حالما عُرض عليه المنفى بشكل طوعي بغرض انقاذ حياته.

نعم سيدي يا أيها الرفيق، ناخذ معنا شيئاً ولكن ما هو؟

حقيقة تتبدل مع الوقت إلى أوهام وخيال، أو إلى جنون، فنذهب نحكي بيننا القصص، نُشير إلى بقايا منزلنا، الكنيسة والشارع كيما نهرب من موت أكثر قسوة.

أنقول إذن لرفات آبائنا: هيا انهضوا والحقوا بنا إلى أرض غريبة!

في السابق رأيت أكثر من روماني اختار الموت على المنفى، رأيت أكثر من هارب اختار العيش كميت في تلك البلاد التي اختارها عوضاً عن وطنه الام. توقف جدي عن النطق في تلك اللحظة التي وطأت فيها قدماه أرض فرنسا، ومن حينها لم أشاهد ابتسامة واحدة على وجهه. أخذ في الانطواء على نفسه فبدا مثل كائن مكسور إلى نصفين، ودائماً ما كان يردد على ونيرة واحدة: ما الذي أفعله هنا؟

ما الذي يبقى من غراميات حبنا، عندما نمكث بعيداً جداً عن أوطاننا وعن عائلاتنا التي ماتت هناك، بعيداً عن قريتنا وجبالنا وطيورنا وأرانبنا؟

الذاكرة، وهناك احتمال في ألا تكون خاصتنا، وعليه يجب الاعتراف أن هذه الذاكرة قد صنعت بشكل تقريبي من حكايات متناقلة وماكثة في احلام يستحيل شرحها، وربما تكون مخترعة، ربما في مجموعة اساطير أو حتى خرافات. في الحقيقة تبقى صوراً.

صور فوتوغرافية ليس من احد مدركاً الطريقة التي تمكنت بواسطتها من النجاة، نصادفها في أسفل حقيبة لم نجد الوقت لفتحها على اعتبار اننا كنا على أمل قريب بالعودة إلى أوطاننا، ربما أيضاً وتحديداً تلك الصور التي تم التقاطها لاحقاً على تربة المنفى، صور أفراد انفصلوا عن جذورهم ومجهولين احياناً، على الرغم من أن أسماءهم مدونة على خلفية الصورة، اسماً بلا معنى، اسماً أخرس.

تظل العين الباحثة هنا، التي لاتنجح في الارتباط بواقع ليس لها علاقة به، لكن من أين تولد الابتسامة التي نقرؤها بداخلها أحياناً؟ هناك أحزان لا نهزمها إلا بالابتسام، لا نعرف كنه ما نشاهده، النظر بصاب بالعمى، لا نعرف تماماً ما نشاهده.

هذا أقسى عقاب يمكن أن يناذى به المنفيُ، الصرخة الأكثر قساوة من حقيبة المنفي، شوكة تدخل في جسد، موت بدون جريمة، بلا أحد لاستقبال رصاصة الرحمة الأخيرة، وعلى الرغم من هذا هناك مجال لولادة حياة جديدة، ولادة فيما يموت جزء أي جزء- من القلب الحزين. ما الذي يبقى من الرجل عندما بلاقي نفسه في مخيم للاجئين ولو بشكل مؤقت، معنوهاً إلى أقسى حد؟ أو في مدينة أو حي أو شارع لا يعرف فيه أحداً في الوقت الذي هو فيه لا أحد؟ حيث لا أحد يتكلم لغته، بداخل بيت غير مأهول، تحت سماء زرقتها مغايرة، وحدها العصافير تغني لأنها لاتعرف أن تميز بين جنسيات البشر ولذلك فهي تنقل إليه أخبار بلاده..

أين هذا المكان الذي تذهب نحوه نظرته الساهمة في عيون سوداء وعمياء؟ مراة تتهم؟ استنجاد الضحية؟ انه لا يفتش عن ماضيه فقط، عن الراحلين الأوائل وكلامهم، بل إنه يفتش أيضاً وعلى وجه الخصوص عن ملامح اولئك الصغار الذين تركوهم هناك ليُعدموا أو ليُختطفوا على أيدي أولئك الأنذال. عن الجثث التي لم يعد التعرف عليها ممكناً أو التي ردها البحر أو حتى مياه نهر الفرات الهائجة.

ذاتها الصور الداخلية تمكث بداخل ذوات منفيي العالم، تنعكس عليها صورة أوطانهم.

المنفيُ انسان آخر، المبعد عن وطنه، المنفيُ عن ذاته. هو لا يساوي شيئاً تقريباً، أي مستقبل بإنتظاره؟

سيظل المنفي واقعاً بين الله والفرد هذا المصاب بياس من هذا وذاك، ضائعاً على طريق الآلام وهو الغريب عن العالم حيث أهمل من الاثنين معاً، لماذا؟

كل ما يدركه المنفي باتي من كونه منفياً. وكل ما يدركه ايضاً ياتي من كونه منفياً، هذا شرط بقائه على قيد الحياة، هذا نظامه، ليس له وبشكل محدد سلفاً سوى ان يتغذى من أهواء ميتة.

* المقالة مأخوذة عن نصها الأصلي والمنشور في عدد شهر مارس ٢٠٠٥ من صحيفة «اللوموند ديبلوماتيك» الفرنسية. والعنوان من وضع المترجم.
**كاتب وأديب أرمني

عاشت الأسامي!

مثال المفالخ بين آيات الله وماركس

علي سالم المعبقي
alisalem61@hotmail.com

أفرزت حقبة العمل السياسي السري في اليمن جملة من التشوهات بحيث صار تاريخ هذه الحقبة أشبه بمرض الزهري. كل جماعة أو قوى تتناوله طبقاً لمقدار سيلانها فيه. حتى بدت التكاعة المصطلح الأقرب لتوصيف حالة الاستعصاء المرضي هذه.

وعلى عكس ما جرى في الجنوب، حيث تمكن الحزب الحاكم من القضاء على أية معارضة وبسط هيمنته شبه الكاملة، عرف الشمال حالة خاصة هجينة جعلت من العمل السياسي بحكم مشروطياته الاقليمية والدولية أشبه بمعامل التجارب الجرثومية، مجرد خلطات إيديولوجية ومذهبية متنوعة المنابع والمراجع تجمع مابين تأثيرات دينية (إخوانية - وهابية- شيعية) وقومية (ناصرية- بعثية) وأممية (ماركسية) فقد مثلت جمهورية ١٩٧٠م. كنتاج وحصيلة لانقلاب نوفمبر وانعقاد المصالحة مع الملكيين، الحاضنة الأم لتفاقيس حالة الثالثة والسيلان السياسيين ليصار المعترك السياسي إلى مزيج من اللكاعة، واللكيع هو من بقتات صفن العصبية بمختلف مسمياتها ويجعل الفكر والأدلوجة مجرد عُدّة، فيما هو يرجع في كل الأوقات إلى جوهر ثابت للتقسيم الإجتماعي، ربما كان نمط إنتاج السقاية في جاهلية العرب، فكان أن مارست بعض القوى والبيوت السياسة من باب السوق ومتطلبات قوانين العرض والطلب، فظهرت لاول مرة في اليمن جماعات تمارس البراجماتية السياسية لتكسب ما تعتقد انه المحافظة على الوجود مع الإبقاء على طموح إعادة الوجاهة والولاية ولو من باب المكافيلية.

هذا السلوك يرجع أصلاً إلى حالة الجزع المنبثق عن الهزة الكبرى التي أحدثها قلب الحكم في اليمن، سبتمبر ١٩٦٢م، بعدما تمكن جمال عبدالناصر الذي يقال انه ينتسب إلى قبيلة بني مر اليمنية، من تمرير جيوشه وصب جُل جهوده ناحية اليمن لتقويض ما كان بعده عروش الرجعية وتوسيع رقعة الثورة الفلاحية، الذي كان ناصر رأى في اليمن مستودع ديمومتها بعدما استطاع بواسطة العسكر تقويض قانون التراتبية الفرعوني الذي كان سائداً في مصر.

جراء هذه الاعتمالات تحديداً نشات إثر الخروج المصري، خاصية السياسة في اليمن، لا سيما في ظل ما تركه نهج السحل الممارس من قبل غلاة الجمهورية، ثم من قبل غلاة المذهبية الدينية. فبدت والحال كذلك المفالخة قرين مفهوم المعارضة خصوصاً عند الجماعات والأقليات. هكذا صار المفالخ ما بين الإتكاء على حركة ثورة آية الله الخميني في إيران والنزعة إلى التمكرس مثالاً لفكروية جزع ايماني وخصام وجودي. الامر ذاته برز في عدد آخر من توليفات المفالخة من قبيل سعي مشيخات شمال الشمال التوفيق بين الاعتماد على قوة الحكم الوهابي في السعودية والإنتماء لمذهب الزيدية، فيما راحت جماعات بعثية وناصرية تتارجح مابين النظام الجنوبي وما بين حلة قبائلية شوفينية.

فلئن كانت سوسيولوجيا المفالخة هذه ظلت سمة شمالية ظاهرة حتى غداة تحقيق دولة الوحدة وإقرار التعددية إلا انها في الجنوب أقل حضوراً ولم تبرز سوى في لحظات التصادم الكبرى، وفي إطار أكثر محلية على ما بدا إبان أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ من اصطفاف لجهة منطقتي أبين والضالع.

بيد أن أسوأ ما في جل مفالخة الشطرين هو استمرارها سواء بشكل مباشر من خلال تشطير قوى ناصرية وبعثية على أكثر من ولاء، أو من طريق غير مباشر تمثله بعض الجماعات والقوى السياسية الصغيرة والضئيلة الجماهيرية، في سعيها اجتراح حضور لها بالتلكيع والتشاطر الآخذ تارة هيئة تدليس سياسي، قبائلي، إعلامي. وتارة شكل دنصرة (من دياصور) ماخوذة برقش يجمع بين إبقاء التثائل السلالي والمحافظة عليه وتوسل الوجاهات السلطوية والواجهات التقدمية.

ولئن شرّق أو غرّب فإن فكر المفالخ يظل محض شرخة وزويعة في مئانة الأفكار ما يؤدي وادى إلى بروز ظاهرة أحواش التحويش وجيتوهات آل البولينيكا، المتنزلين من نطفة إلهية.

على هكذا حركة يبرز سقاة النفاخذ اليماني مبدعين في الدنصرة بحد إسكافي الخطوة الثالثة.

ومع ذلك فلماتذكر المفالخون قول الشاعر:

«ذهب الذين أحبهم
وبقيت مثل السيف فردا».

تدخل هذه الدراسة المعمقة قراءتها للعلاقة بين الجامعة والسلطة في الفضاء العربي من قصتين شهدتهما جامعة دمشق، الأولى كانت في ١٩٥٩، وتشير الى نموذج الجامعة الخاضعة فقط لقانونها الذاتي وصولاً حد رفضها أوامر أعلى سلطة سياسية في البلد. فيما حدثت الثانية عام ١٩٧٥: الذي كانت جامعة دمشق قد تحولت فيه الى صبابة قهوة لدى رفعت الأسد و... حرمه.

«النداء» تعيد نشر هذه الدراسة المثيرة في خضم الاشتباك الراهن بين الحكومة ومجلس نقابات أعضاء هيئات تدريس الجامعات اليمنية الحكومية، لفتح مفاصل جديدة في الجدل الدائر حول قضية إصلاح السياق الجامعي مؤسسياً واكاديمياً.

نحو جامعة متقدمة وديمقراطية *

٣- الوظيفتان العلمية والمدنية للجامعة

وليس من الصحيح اليوم الاعتقاد ان المشكلة لا تحل إلا باستمرار التزام الدولة بتوظيف المهندسين. فمن المرجح أن نسبة مهمة من ٦٠ الف مهندس يعملون لدى الدولة من مجموع ٨٥ الف مهندس في سوريا يتلقون رواتب دون عمل ويمثلون حالة للبطالة المقنعة. الأنسب وضع معالجة المشكلة في سياق سياسة تنموية متكاملة تهتم بالتخلص من البطالة المقنعة التي اثمرتها سياسة الاستيعاب والالتزام السابقة دون ان يكون البديل تضخيم صفوف البطالة السافرة، سياسة تهتم بترقية مستوى الجامعة كيلا تتأثر على ضخ مهندسين وخريجين متدنيي المستوى في اقتصاد يزداد ليبرالية وتطلبا للكفاءات. وخلافا لما يقول رئيس الوزراء في سياق كلامه على المرسوم رقم ٦، ليست الدولة «رب عمل كما هو القطاع الخاص. فهل يسمح القطاع الخاص بدفع راتب عامل لديه لا حاجة له وليس لدى رب العمل شغل لديه؟»[٣١] هذا الكلام خطير لأنه يعتبر ان «الدولة» تملك المال العام كما يملك الخواص اموالهم، وتتصرف فيه كما يتصرف المالكون الخواص دون استشارة أحد ودون تقديم كشف حساب امام احد. ونحن نعلم أن "الدولة" التي يتحدث عنها رئيس الوزراء غير منتخبة، ولا تملك اية ضمانة بان سياساتها وخططها ستراعي المصلحة العامة اكثر مما تراعي اصحاب مصالح خاصة[٣٢]. والواضح ان السيد عطري يريد التخلي عن التزامات الدولة دون التخلي عن اي قدر من سلطتها. وهذا غير عادل وستكون له آثار ضارة على التوازن والاستقرار الاجتماعي. فالمنطقي انه اذا تخلت الدولة عن التزامات اجتماعية فينبغي ان تتنازل عن احتكارها السياسي الذي انبنى على التزاماتها تلك، أي عما اسميه «العقد الاجتماعي الاشتراكي»: تؤمن الدولة للمواطنين عملا ودخلا مقابل انتزاع حقوقهم السياسية[٣٣] وإذا عمدت إلى تفكيك بعض خطوط الدفاع الاجتماعية فينبغي ان تسمح للناس ان ينظموا صفوفهم للدفاع عن انفسهم. ومعلوم انه حين احتج الطلاب على تخلي الدولة عن ذلك الالتزام قمعوا من قبل زملائهم البعثيين المُحرضين، ثم اعتقل عديدون منهم. لسان الحال يقول نتخلى عن التزام بتامين العمل لكم ونقمعكم إذا دافعتم عن لقمة عيشكم.

الغرض مما تقدم ان مشكلاتنا التنموية اليوم ثمرة سياسات تنموية مرتجلة في الأمس. وان احوال التنمية والجامعة معا كانتا ضحية تلك السياسات. وما كانت مشكلة تحولت إلى كارثة بدءا من عام ١٩٨٠ حين احتلت الجامعة ومنح المظليون والكتائب المسلحة إمكانية الدخول إلى اية كلية بصرف النظر عن قدراتهم العلمية. ومنحت الأولوية في الإيفاد للموالين. بعد سنوات تخرج اولئك وعادوا ليتسببوا في انتشار الفساد وسوء سمعة الجامعة وإهانة قيم العلم والعمل.

وبفضل هذا السلوك غير المسؤول وبفضل الشمولية الولائية التي تجمع بين تقييد المجتمع والتمييز بين المواطنين، أخذت سوريا تتنقل في تلك الفترة من بلد متخلف يجتهد بحثا عن طريق التقدم إلى بلد متخلف يمضي قدما على طريق التخلف. والسر في ذلك ان صعود قيم السلطة والولاء وانتشار الخوف في المجتمع قد انجب قانونا اجتماعيا جديدا يصح ان نسميه قانون البقاء للسيء والصعود للاسوأ. اي لمن تقتصر كفاءاته على الولاء والتملق وكتابة التقارير[٣٤]. وطردت العملة الإنسانية الرديئة العملة الجيدة من التداول في غياب "سوق وطنية" حرة للاراء والاجتهادات والكفاءات. وقد دفع هذا القانون إلى "سدة المفاصل التنفيذية في الدولة بكادرات محدودة الثقافة والإمكانيات والنيلة الطموح والأحلام في كثير من الأحيان. وقد حاولت هذه الكادرات إخفاء محدوديتها من خلال المزايدة السياسية القومية او المزايدة في التصريحات الاقتصادية القاصرة المتخفية وراء ستار الهيمنة شبه الكاملة للدولة على مناحي الحياة»[٣٥].

وهكذا كان الربع الأخير من القرن العشرين امتحانا للتنافس من أجل البقاء، ينجح فيه «اهل الثقة» والولاء ويفشل فيه اهل العلم والعمل، ما سميناه البقاء للأسوأ. هذا هو اوتوستراد التخلف.

وهكذا بدا كان سوريا تناضل من اجل التخلف. وحين نسمع شكوى رسميين، مثل السيد نبراس الفاضل مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية او السيد عبدالله الدردري رئيس هيئة تخطيط الدولة او السفير سامي الخيمي من ندرة الكفاءات، فإننا نعلم السر: انهيار قيمة العلم والعمل المادية وقلب قسري لنظام القيم الاجتماعي لمصلحة السلطة طوال ربع قرن كامل. ومن الطبيعي أن من يزرع الولاء يحصد الفساد، ومن يبذر الخوف يحصد الشلل الاجتماعي والعجز عن المبادرة.

> **يقتضي النهوض بالوظيفة العلمية للجامعة تقوية سلطة الأساتذة وإدارة الجامعة حيال الحزب والأمن واتحاد الطلبة، واستقلال العلاقة العلمية بين الاستاذ والطالب عن اية علاقة اخرى، وكفالة حصانة الأساتذة فيما يعلمون ويفكرون**

بالحصيلة امسى المجتمع السوري النقيض التام لمجتمع المعرفة الذي تحدث عنه ودعا إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٣ والذي يقوم على «نشر المعرفة وإنتاجها ووتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا إلى الارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد اي تحقيق التنمية الإنسانية»[٣٦]. قد يصح ان نسمي مجتمعنا في ذلك الوقت (اليوم اقل؟) مجتمع السلطة لان القيمة المركزية فيه هي السلطة، والفاعلية المهيمنة فيه هي فاعلية إنتاج السلطة وعرضها وتنميتها وغزوها لجميع مناحي الحياة الاجتماعية بما فيها "الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة"، وبالطبع الجامعة[٣٧]. والمقصود دائما سلطة الإكراه والقسر وليس سلطة القانون.

يقتضي النهوض بالوظيفة العلمية للجامعة تقوية سلطة الأساتذة وإدارة الجامعة حيال الحزب والأمن واتحاد الطلبة، واستقلال العلاقة العلمية بين الاستاذ والطالب عن اية علاقة اخرى، وكفالة حصانة الأساتذة فيما يعلمون ويفكرون. حصانة الأستاذ الجامعي ضرورية ايضا من اجل القيام "بالدور الأخلاقي والاستقلال والمسؤولية والاستباق" التي اكدت عليها اليونسكو، وتشمل:

١- ضمان وتطوير وظائفهم الأساسية مخصصين كل انشطتهم للدقة الأخلاقية والعلمية الفكرية.

٢- القدرة على إبداء الراي بشأن المشكلات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية بكل الاستقلال والمسؤولية، وممارسة السلطة الفكرية التي يحتاج إليها المجتمع لترشيده إلى التفكير والعمل؛ ٣- تعزيز وظائفهم النقدية والاستشرافية، عن طريق التحليل المستمر لما يستجد من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن ثم اداء دور المرصد القادر على التنبؤ والإنذار المبكر والوقاية؛(...)؛

٥- التمتع بكامل حريتهم الأكاديمية واستقلاليتهم على انهما تمثلان جملة من الحقوق والواجبات، مع الشعور بالمسؤولية التامة تجاه المجتمع وقبول الخضوع لمساطته»[٤١].

الوظيفة المدنية للجامعة والقضية الطلابية

محور الوظيفة المدنية للجامعة هو الطلاب كما كان محور وظيفتها العلمية هو الاساتذة او كادر التدريس بعامة. أعني بالوظيفة المدنية للجامعة ما تمنحه لطلابها الشبان من فرص لتطوير شخصياتهم ومن نضج إنساني وفكري وثقافي ومن معرفة اغنى بمجتمعهم وبلدهم ومن تعارف على زميلات وزملاء لهم من خلفيات اجتماعية ودينية وإثنية وسياسية وإيديولوجية مختلفة، ما كانت لتتاح لأكثريتهم في غير الجامعة. وهذا الجانب الأخير الخاص بالدمج الاجتماعي بالذات بالغ الأهمية في مجتمع تعددي إثنيا ودينيا ومذهبيا وفكريا كالمجتمع السوري، وفي مؤسسة تجمع شباب البلاد المتعلم كالجامعة. فإذا نجحت الجامعة (والجيش) في الوظيفة الدمجية كان اندماج المجتمع السوري بخير، وبالعكس. ولذلك فإن إصلاح هاتين المؤسستين ضمانة لمستقبل الوحدة الوطنية اكثر من أي شيء آخر.

غير أن واقع الحال مناقض للمامول. فالجامعة في سوريا لا تجمع، إن لم نقل إنها تكاد تكون معرضا لتجاور السوريين وتساكنهم السلبي، وشح التفاعلات الاجتماعية والثقافية والإنسانية فيما بينهم. والسر في ذلك يعود بكل بساطة إلى منع التفاعلات المستقلة بين الطلاب اي العمل المشترك الذي لا تشرف عليه وتوجهه وتراقبه اجهزة غير طلابية. تهتم أولا بمنطق السيطرة والتحكم لا بالتواصل الحر والتعاون المستقل لشباب سوريا.

في جامعة حلب ينقسم الطلاب إلى عرب واكراد، ومسلمين ومسيحيين، وبريين وادالية. وهكذا، وتعيش كل مجموعة شبه مستقلة عن الأخرى، وثمة ما يشبه ذلك في دمشق. وهذه ليست روابط اهلية ساكنة بل هي ايضا تحالفات انتخابية تظهر بأسطع صورة في مواسم الانتخابات الطلابية. ولا حاجة إلى القول إنها تحالفات انتمائية وليست برنامجية. وحين شكل طلاب من جامعة حلب إطارا مدنيا حديثا يتوحدون فيه وراء هذه الانقسامات الأهلية تعرضوا لأشكال من التضييق توجت بالاعتقال في ٢٤ نيسان الماضي[٤٢]. فالمشكلة ليست في قوة الروابط الأهلية بل في منع السلطة الأمنية والحزبية تكون روابط مدنية منافسة من جهة، وفي قيام الروابط الأهلية بدور عمومي حديث برعاية من الحزب الحاكم واتحاد الطلبة الرسمي من جهة اخرى.

ترسخ هذا الشرط العام الماضي حين عومل قطاع الطلاب بصفته خطا احمر لا يسمح له بان يشارك في النشاط العام المستقل. واحتكار قطاع الطلاب سنة قديمة قدم ميثاق «الجبهة الوطنية التقدمية». وتلقى دفعة قوية في زمن الشمولية الضاربة والضارية في بداية الثمانينات، الذي قصم ظهر الجامعة والمجتمع. لذلك بالذات كانت مشاركة طلاب الجامعات وجيل الشباب بصورة عامة في «ربيع دمشق» محدودة بصورة لافتة. وحين نشط طلاب جامعة حلب في العامين الدراسيين ٢٠٠٢ - ٢٢٠٣ و٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ أخضعوا لأشكال متعددة من الضغوط والتهم والتهديدات والاعتداءات انتهت باعتقال ١١ طالبا في دمشق في ٢٤ نيسان الماضي[٤٣].

الحريات الطلابية

تنشيط الوظيفة المدنية للجامعة يمر بصورة محتومة عبر الحريات الطلابية بما فيها حرية المنابر وحرية التجمعات وحرية التنظيم الطلابي، وبالطبع حرية الراي والتعبير والتفكير والنقاش. فعبر هذه الحريات يتدرب الجيل الشاب على وعي القضايا العامة والاهتمام بها وتطوير أشكال مبتكرة للتعبير عن ذاته. فالجيل الشاب والجامعي بخاصة، هو جيل التمرد والإبداع والمغامرة. وإخضاعه للرقابة والتأطير ضمن هياكل قمعية محافظة واحادية الصوت يهدر طاقته وإقدامه، ويضيع على البلاد منبعا لا ينضب من الشجاعة والحيوية والتجدد، ويدفع الثقافة إلى الذبول والتعفن، والحياة السياسية إلى الشيخوخة والموت، والمجتمع ككل إلى المحافظة والجمود.

المعبر الإلزامي للحريات الطلابية هو، هنا ايضا، استقلالية الجامعة. فالاستقلالية هي الجذع الذي تتفرع عنه الوظيفتين العلمية والمدنية للجامعة. لكنها تعني في سياق الكلام على الوظيفة المدنية للجامعة جلاء الأمنيين والحزبيين عن الجامعة أي نيل استقلالها السياسي، بينما كانت تعني هناك استقلالها بمعايير خاصة بعملها تتمحور حول العلم.

على المستوى القانوني يتوجب نزع الطابع القمعي والمرتبط بطرد الحرية من الجامعة والمجتمع من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الذي صدر عام ١٩٨٢ في ظل جنون الأمن الذي تملك النظام. وبالخصوص البند ٦ من المادة ١٣٤ الذي يعتبر ان «تنظيم الجمعيات داخل الجامعة أو الانتساب إليها أو المشاركة في اعمالها دون ترخيص مسبق من الجامعة أو المنظمات الشعبية المختصة» «مخالفة تستوجب اتخاذ إجراءات انضباطية وتاديبية». وكذلك البند ٧ الذي ينص على أن «الاشتراك في اعمال ذات طابع سياسي خلافا للقوانين والانظمة النافذة أو القيام باعمال منافية للآداب أو الاحترام الواجب للهيئات النظامية». والبند رقم ٩ من المادة ذاتها الذي يجرم «توزيع النشرات أو إصدار جرائد حائط أو وضع إعلانات باية صورة كانت أو جمع توقيعات داخل الجامعة والأمكنة الملحقة بها دون إذن مسبق من رئاسة الجامعة أو المنظمات الشعبية المختصة». علما أن الطلاب المفصولين من جامعتي حلب ودمشق عوقبوا استنادا إلى هذه المادة والمادتين ١٣٥ و١٣٦، وتصنف الأولى العقوبات إلى ١٣ مرتبة أخرها واشدها الفصل النهائي من الجامعة. كذلك إلغاء المادة المخزية رقم ١٦٢ من قانون تنظيم الجامعات القديم (صادر عام ١٩٧٥) والتي تنص على انه «لا يجوز الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ امام اية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شؤون الطلاب». وهذه مادة قرقوشية تحرم قطاعا من المواطنين من الحق في العدالة وتشبه المادة ١٣٧ من قانون العاملين الجديد التي اثارت جدلا قبل بعض الوقت. إنها مادة تجرم حق الدفاع عن النفس وتؤسس لطغيان لا إنساني، وهي عار على الجامعة وعلى البند وعلى من اصدروها.

---

* دراسة اعدها «منتدى الأتاسي»

● الهوامش:

(٣٤) تشرين، ٢٠٠٤/٣/١٠

(٣٥) يستطيع جميع السوريين ضرب امثلة على استخدام السلطة العمومية لتحقيق مصالح خصوصية. عقود الهاتف الخليوي هي المثال الأشهر فحسب.

(٣٦) انظر لكاتب هذه السطور: العقد الاجتماعي البعثي وتناقضاته، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17275

(٣٧) مثال ماساوي على هذا القانون أن مدير مستشفى حلب الجامعي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٣ كان طبيبا بيطريا، وحين كنت طالبا في كلية الطب عام ١٩٨٠ كان يقال عن المدير المقبل للمشفى الجامعي انه "كتب تقارير".

(٣٨) د. سامي الخيمي: دعوة إلى الوطن كلنا شركاء، ٢٠٠٤/٧/٢٣. ريضيف الخيمي إن ذلك افضى إلى "تراجع مهني واضح لدى جميع فئات الشعب (..) وخلف كل ذلك من تفاعل الشعب السوري مع محيطه الإقليمي والعالمي، وقلل من تعرضه -expo sure للهبات الفكرية والمهنية والاقتصادية التي عصفت بالعالم، ولحسن الطالع او لسوئه، تدفق النفط في البلد ولم يستخدم للأسف سوى جزئياً كوسادة تمويل للتحولات الاقتصادية او الاستثمارات التنموية الفعلية، بل استخدم لتغطية العجز او الخسائر الناجمة عن سياسة اقتصادية غير متماسكة"

(٣٩) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، ص ٢-٣ وص ٣٩-٤٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNKP.

(٤٠) أخذ ينتشر بدءا من الثمانينات نموذج السلطوي حامل الدكتوراه. وقد رسم فواز حداد صورة هذا النموذج في روايته «مرسال الغرام» ص ٣٨٥ - ٣٩٢ ووضح دوافعه: «السلطة تفتقر إلى الثقافة، حسنا، بعد حيازتنا للشهادات، باي شيء سيتميز هؤلاء السلطة؟!» هؤلاء السلطة هم المثقفون الذين «يمارسون الإرهاب الفكري بشهاداتهم، ويرومون بمؤهلاتهم العلمية إلى احتكار العلم والذكاء». مرسال الغرام، دار رياض الريس للكتب والنشر، طبعة اولى ٢٠٠٤م.

(٤١) المصدر: هامش رقم ٧.

(٤٢) تستحق تجربة طلاب جامعة حلب أن تدرس جديا من قبل المثقفين والمهتمين. إنها نموذج مبكر لاحتجاجات المستقبل ولأشكال الانتظام الطلابي في المستقبل وكانت إطارا ممتازا لتدرب الشباب الجامعي على العمل العام وعبرته إلى السياسة.

(٤٣) في ٢٠٠٤/٣/٩ فصل ٥ طلاب من جامعة حلب فصلا نهائيا (محمد عرب وهاشم اسعد ولينا رزوق وبراءة راضي وباسل دبوب) وطالبان لمدة عام (حسن قاسم وخلود الدبش) [أعيد فصل حسن نهائيا في بداية العام الجامعي الحالي] وانذر ٤ طلاب (أحمد عبدالله وشفان رشك وعابد السرد وداكش علي)

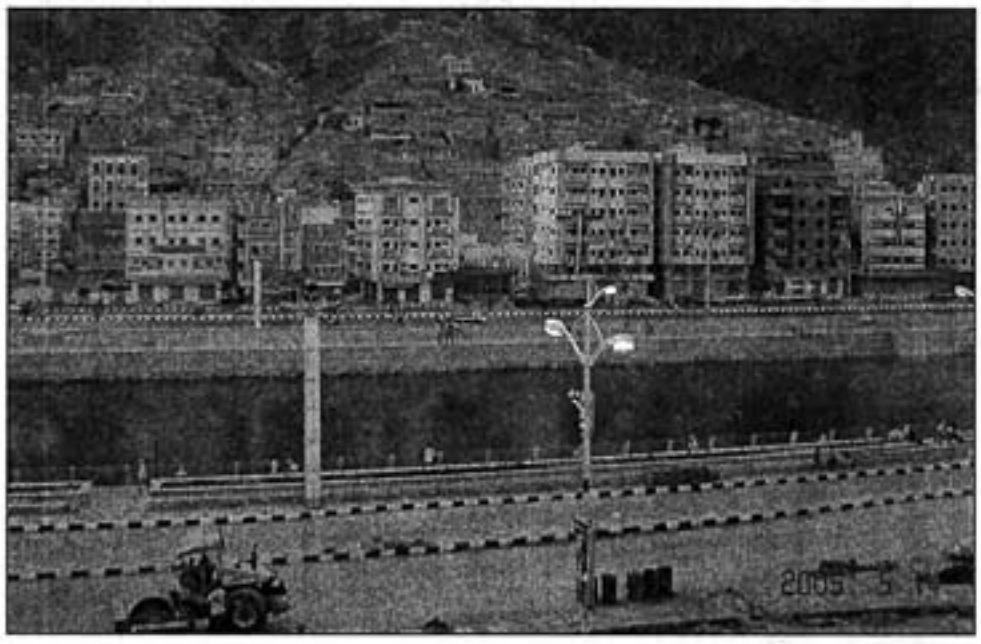

عدا الأرض والشعور بالخصوصية تنام حضرموت على احتقان اجتماعي ضاعف من حضور الهوية "الحضرمية"، التي عجزت قبضة الاشتراكي الحديدية، وسلطة الـ٧ من يوليو تالياً، تحويلها إلى رفات.

والأهم من إمتلاك حضرموت مقومات دولة، تمتعها بخصوصية تجعل أهلها أقرب لسكان الخليج منهم لليمن. ورغم تقدم أبناء حضرموت في مسألة الحضرية عن أهل الخليج الموسومين بالبداوة، إلا أن هناك أكثر من نقطة إلتقاء بينهم تصل إلى تقارب "اللكنة" وكثير من سلوكيات الحياة العامة.

الإنطباع الذي يمكن أن يخرج به زائر للمكلا هو إنبعاث الهوية الحضرمية بشكل متحفز. وأكثر من شهرين إقامة هناك جعلتني أعرف مقدار عمق تلك الهوية وحجمها.

طوال التاريخ القديم والحديث لم يحصل أن نامت الهوية الحضرمية لنقول أنها أنبعثت. بيد أن ذلك يقرب معنى حضورها المتحفز وسط الدلال الذي حظي به أبناؤها من قبل سلطة الـ٧ من يوليو.

نائف حسان

naifhassan5@hotmail.com

لعبة التدليل في حضرموت

الاحتواء عن طريق استثارة الهوية المتحفزة

في السعودية ومختلف بلدان العالم يصبح التعزي يمنياً. الحال ذاته مع العدني والبيحاني.. فيما يظل الحضرمي حضرمياً. وفي التاريخ لم تكن حضرموت مجرد دولة أو كيان جغرافي، بل هوية، تعرضت لعمليات تنكيل وإبادة (البرتغاليون وحروب الردة مثلاً)، ثم لحالات ضم وإلحاق (الحزب الاشتراكي وسلطة الـ٧ من يوليو كمثال ايضاً).

وكما انه لا معنى لصنعاء أو حتى تعز، كهوية، إلا ضمن الشمال، فإنه لا معنى لعدن أو الضالع كهوية إلا ضمن الجنوب. الأمر يختلف بالنسبة لحضرموت. يختلف جداً. سائق أجرة في المكلا أبدى إعجابه بالبناء الذي تشهده محافظته. وحين حاول أن يكون ودوداً قال للزميل عادل الأحمدي: "والله الأخوة اليمنيين نشطوا الحركة".

وإن كان الإحتقان الموجود اليوم هناك موجه ضد أبناء الشمال و"الوحدة"، إلا أن مشكلة أصحابه ليست في معادلة الشمال مقابل الجنوب، بل حضرموت مقابل اليمن؛ جنوبها وشمالها.

الهوشلية العسكرية: شرارة الإحتقان

حين لاح "نصر" ٧ يوليو في الأفق وتمكنت قوات الشمال من دخول عدن، ظهرت حضرموت كهاجس خوف وقلق لدى سلطة صنعاء، غير أن علي سالم البيض بدّد ذلك المخاوف، إذ فضل الهرب إلى عُمان عن التحصن في حضرموت وإعلانها دولة مستقلة.

كان علي عبدالله صالح يعرف إمكانياتها كدولة، لهذا كان دخول المكلا هو الإنتصار الحقيقي عنده. الأرجح أن البيض كان يعرف ذلك، لكن رصيده لم يكن كافياً لدخول مغامرة جديدة، واحسب انه كان موفقاً حين فضل الهرب كخيار.

دخلت قوات الشمال المكلا، وباقي مدن حضرموت، دون مقاومة تذكر. التزم الناس منازلهم وحين صحو ذات صباح على قوات "الشرعية" بدا مصطلح "الشمالي" يظهر كتعبير للتخلف والإنزعاج من الوضع الجديد.

لم يكن منتظراً من ابناء حضرموت القتال في صف قوات الجنوب، ذلك أن المعركة لم تكن معركتهم، فغير أنهم عانوا كثيراً من حكم الاشتراكيين، هم شيء مختلف عن الجنوب.

ولعل العامل الأهم في عدم خوض المعركة راجع إلى النفسية الحضرمية التي يصمها كثيرون بالجبن إلى جانب البخل والحسد.

حملات الإبادة التي تعرض لها الحضارم على مرّ التاريخ جعلتهم الهرب إلى السلم، فانصرفوا للحياة وبناء انفسهم بالهجرة والتجارة. وإن امكنني الخروج عن الموضوع فسأقول أن البخل والجبن والحسد صفات مدنية تعكس حضرية المجتمع الحضرمي، الذي آمن مبكراً بقيم السوق وقيمة الإدخار والتطلع، خلافاً للمجتمع اليمني الذي لازال متشبثاً بالقبيلة وقيمها العاطلة: الصرف ببذخ تحت دعوى الكرم، القتل بدعوى الشجاعة، الركون إلى البؤس وعدم التطلع اتقاءً للحسد.

بعد ٩٤ وجد الحضارم انفسهم في واقع جديد لم يعتادوه، فخلافاً للقمع البوليسي الذي واجهوه أثناء حكم الإشتراكي، كانوا على موعد مع هوشلية عسكرية سرعان ما شعروا باستفزازها لهم، سيما وان صغار جنود "الشرعية" بداوا، بعنجهياتهم المعتادة، مضايقات العامة في الشوارع، ثم باشر كبار الضباط والمتنفذون عمليات السطو على الأراضي.

لعبة الاحتواء

ادركت صنعاء حساسية حضرموت كهوية وكارض، فمارست عليها (وليس معها) لعبة التدليل القديمة.

إلى ما قبل "الوحدة" كانت صنعاء تركز جهودها لاسترضاء تعز، التي كانت تشعر انها احق بحكم اليمن، بسبب ثقلها السكاني و"امتلاكها" الثقافة والعلم. في السنوات التي تلت صيف ٩٤ أحتلت عدن موقع تعز ثم جاءت حضرموت.

مع عدن كان الهدف إيجاد شرعية لـ٧ يوليو كوريث لـ٢٢ مايو، عند ساكني عدن والمحافظات المجاورة لها. مع حضرموت الحال تغير. فصنعاء تحاول اليوم إحتواء الهوية الحضرمية ليس ضمن "شرعية" الـ٧ من يوليو و٢٢ مايو فحسب، بل ايضاً ضمن شرعية اليمن التاريخية كهوية وأرض.

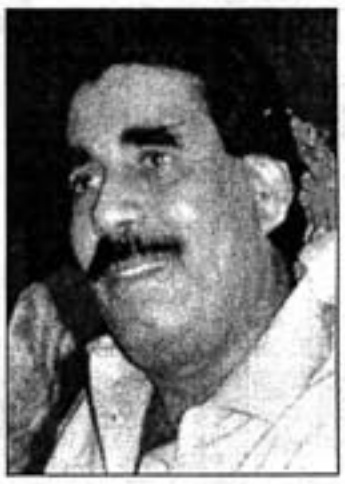

● البيض

● صالح

ومن أجل تعميق الشعور بالإنتماء للهوية اليمنية اولت صنعاء إهتماماً كبيراً بحضرموت، عبر إقامة عدد من المشاريع الخدمية، توجت بإقامة إحتفالات الذكرى الـ١٥ لـ"الوحدة" فيها.

لقد شهدت حضرموت تطوراً كبيراً. لا ريب في ذلك. بيد أن الهوية المتحفزة طوعت ذلك لصالحها: القول بان ذلك جزء بسيط من ثروة حضرموت التي يسيطر عليها الشمال.

رئيس الشماليين

أصحاب رؤية اصلاح مسار "الوحدة" في الإشتراكي يرون أن "مشاريع الأسلفت ليست بديلاً عن المواطنة المتساوية". السلاطين والملاك الذين اعادت لهم سلطة ٧ يوليو بعض ممتلكاتهم التي أممها الإشتراكي هم أكبر المحتقنين بالوضع الحالي. مع هؤلاء هناك أناس يجاهرون بحب الرئيس و"الوحدة" مع الاحتفاظ بهويتهم الحضرمية. التيار الأكبر يبدي سخطاً واضحاً من الأوضاع الحالية و"الوحدة" ويرى ما يجري من بناء وإنفاق في المكلا لا يساوي شيئاً من ثروة بلدهم النفطية..

نتيجة لكل هذا الإحتقان فلن يكون مستغرباً أن يناقش عامل محطة بترول في ضرورة تحول "الوحدة" إلى كونفدرالية. وستدرك مدى تحوطه حين يستدرك محاولاً طمأنتك بان علي عبدالله صالح سيبقى رئيساً، لا لشيء إلاّ لأنه شمالي!

كنت في المكلا حين زارها الرئيس قبل نحو شهرين، وشهدت جزءاً من الإحتقان الحاصل. ربمي يبيع شوارما في "الشرج" كاد يضرب احد ابناء المدينة لأنه سمعه يقول: "رئيس الشماليين أجى". كثير من الشماليين أبدوا إنزعاجهم من العبارة التي سمعوها في أكثر من مكان هناك. ادركت أهمية طمأنة عامل المحطة لي، فهم يرون الرجل رئيسنا نحن ويفترضون وقوفنا معه!!

«الصهاديد» مثيرو المتاعب

الحديث مع ابناء المحافظات الشمالية العاملين في المكلا لا يخلو من الم جراء معاملة الحضارمة لهم. الشمالي في نظر الأغلبية محتل جاء لنهب خيرات الأرض، فيما أبناء المحافظة دون عمل، ولا ينوبهم نصيب غير الفرجة وتلقي الإهانات.

والشمالي عبثي ومثير للمشاكل، لهذا من المفيد عدم الإحتكاك به أو التعامل معه؛ يجد الشمالي صعوبة في إستئجار منزل هناك، ولا زال المجتمع الحضرمي، رغم مرور عقد ونصف، منغلقاً أمامه، او بالأحرى عازلاً له.

احد القضاة، الذي انتقل من الشمال للعمل في المكلا في الحركة القضائية الاخيرة، توصل بصعوبة لإستئجار سكن بعد وساطات وعقد تضمن ٢٠ شرطاً.

وقال لي كثيرون إن الحضرمي يبيع أو يؤجر للشمالي بسعر مرتفع غير الذي يعطيه لقريبه الحضرمي. لعل الأمر يتم كبدل مخاطرة، ولعله نابع عن مشاعر اخرى.

وعلمت أن هذا التعامل جاء بعد أن شاعت قصص سيئة تتمثل في عدم دفع شماليين الإيجار وعدم إصلاحهم العقارات التي يؤجر لهم. وبالتاكيد فهذه المعاملة لا تتم بالإطلاق.

البطاقة الشخصية حكاية أخرى. فأبناء المناطق الشمالية لا يستطيعون الحصول عليها من مكاتب سجل الأحوال المدنية في حضرموت، خلافاً لأبناء الصومال الذين ينتشرون بكثرة هناك. الصومالي ربما ليس محتلاً او ناهب أرض.

«الصهاديد» تسمية يطلقها أبناء حضرموت على الشماليين. وفي لهجتهم يعني "الصهدود" الشظية الحادة التي تخترق اللحم أسفل القدم. والتسمية هنا كناية عن الألم والسخرية من الشمالي الذي لا يمكنه إلا ان يكون جارحاً بشكل مؤذ.

للشمالي صورة اكثر بشاعة لدى الأطفال هناك: وحش مخيف يأكل الناس. عامل من إب كان يتحدث بوجع حين قال لي إنه سمع امرأة تقول لطفلتها، التي كانت تبكي في حافلة ركاب جماعية: "اسكتي وإلا باجيبلك الشمالي ياكلك"!!

برتقالة الأنسي

امّم الإشتراكي اراضي الناس وممتلكاتهم دون وجه حق إلا الهمجية الثورية. بعد ٧ يوليو وجد نظام صنعاء نفسه على ممتلكات شاسعة لم يجد عناءً في توزيعها بساراً وبمنياً. كبار القادة العسكريين لديهم اكثر من قطعة أرض.. كبار المسؤولين.. الامر وصل حتى إلى ابناء قيادات في المعارضة.

خلال الفترة الماضية كانت الأرضية التي منحت، على الشاطئ في فوه، تنجل عبدالوهاب الأنسي الأمين العام المساعد لتجمع الإصلاح، حديث كثيرين في المكلا، يشعرون بحرقة تجاه الشاب الذي جاء من أقصى الشمال ليحصل على ارض بالملايين دون مقابل غير أنه ابن الأنسي.

واطلق كثيرون اسم "البرتقالة" على الأرضية بعد أن وصل سعرها مليوني دولار، كما قيل لي.

عمليات قيد الأراضي استمرت طوال الفترة الماضية، وإن اتيح لك المرور بهضاب جبلية مرتفعة سيمكن لأحدهم ان يوضح لك أيها الشيخ عبدالله وأيها لباجمال وو... تلك إحدى أكبر عقد ابناء حضرموت.

ادرك "هلال" ذلك فقلص عمليات تقييد الأراضي، وتوزيعها لغير المستحقين. وبحسب لـ"هلال"، الذي عرف كيف يكسب قلوب الناس هناك، انه أنهى عمليات قيد المتنفذين الشماليين للأراضي، غير أن مافيا متنفذين حضرمية صعدت للعب ذات الدور. مكتب مصلحة اراضي وعقارات الدولة يقوم بدور أساسي في ذلك. إخلاص العميد هلال في عمله وتفهمه لضرورة إيقاف العبث بالأراضي، بلغ به حد وقوفه مع الحضرمي في اي خلاف يكون طرفه الآخر شمالياً. هذا امر غير منطقي البتة فتح باباً اخر للعبث وأوجد ضحايا جدداً.

محاولة إرضاء الحضارمة اخذت مساراً آخر: الدفع بقطاع منهم في لعبة الفساد والقيد. وتعرف جميعاً ان موسم البسط على الأراضي ازدهر تحت دعوى استرداد ممتلكات المغيطبين، الذين باتوا يدسون انوفهم في كل قطعة ارض.

وقد ادى ذلك إلى ظهور مراكز قوى بين بعض كبار التجار والمسؤولين الحضارمة، أبقت عدداً كبيراً من مدراء مكاتب الوزارات في مناصبهم رغم إرتكابهم مخالفات بالجملة. والحقيقة انه بالإمكان الإتيان بمدراء مكاتب حضارمة، غير هؤلاء المسيئين، إن كان الحرص على بقاء الصبغة الحضرمية ضرورياً في هذه التعيينات.

لقد تفاجأت بالصورة التي نقلها لي كثيرون عن مدير أمن المحافظة. جمعتني بالرجل صدف بسيطة بغير معرفة، وتكونت في رأسي عنه صورة جيدة. ولازلت غير مصدق ان الطفل الذي كافح صغيراً في المحافظة من اجل التعليم ثم تركها ليعود إليها مديراً للأمن، اصبح أخطبوط اراضٍ.

أدوات بالية تضاعف رواسب الحقد

يلجأ قليلون جداً من الشماليين للزواج من حضرميات. هناك حاجز نفسي حائل بين الطرفين. والواضح اليوم ان سلطة صنعاء تلعب بأدوات بالية، إذ تعتقد ان إقامة عدد من المشاريع ومهرجان إحتفالي كفيلة بدمج حضرموت في الهوية اليمنية، ومنح "الوحدة" شرعية في قلوب ابنائها.

لا يمكن التقليل من الذي جرى، لكن هناك ما هو اهم لإزالة رواسب الحقد، وتصحيح النظرة التي لاترى في الشماليين غير محتلين لحضرموت.

إن المواطنة المتساوية وإقامة دولة النظام والقانون بديل انسب من لعبة التدليل التي ستفضي إلى نتائج كارثية.

مشاكل بحجم هذا الإحتقان لا ينفع معها غض الطرف أو التجاهل، بل إخضاعها لنقاش عام و موسع، ما لم فالنتيجة ستكون حصول حضرموت على استقلال ذاتي، ذلك ان العالم يتجه نحو تاكيد الهويات وتاييد نضالاتها السلمية.

> "تقول لطفلتها، التي كانت تبكي في حافلة ركاب جماعية: «أسكتي وإلا باجيبلك الشمالي ياكلك»!!"

المجيب

للاقمشة والخياطة الفنية الحديثة

أصالة الابداع وحداثة الرؤيا

صنعاء - الدائري الجنوبي الغربي للجامعة القديمة - ت: ٢٦٦٣٦٧

صدى

اسبوعية - سياسية - عامة

الاربعاء ٢٥ مايو ٢٠٠٥ العدد (١١) Wed. 25 May. 2005 No. (11)

صناعة الاشمئزاز

قدم القاص الإسباني المذهل خوان مياس بحثاً ناجعاً عن لغة التواصل بين الكلاب. يتبرز الكلب ثم يواري برازه بالتراب فيأتي الكلب التالي (المتلقي) ليتبش التراب ويستقبل اللغة الدفينة. الكلاب. إذن- وعلى ذمة خوان- تتفاهم عبر البراز. ولعلها لغة التفاهم المعتمدة الآن من قبل عناصر محسوبة على المؤتمر الشعبي العام. إلا ان الفارق بين الكلاب وهؤلاء ان الأخيرين لا يوارون لغتهم" إذ ينشرونها على صفحات المناشير الممولة من المال العام.

منشور "البلاد" المقذوف مؤخراً يستهدف الاقلام الحرة والمستقلة في الصحافة اليمنية.

ولئن تصدر الزميلان رحمة حجيرة وحافظ البكاري قائمة الاستهداف في أول اعداد المنشور "إياه" فإنما لكونهما يقدمان مثالين حضاريين على ما يتطلع إليه الجيل اليمني الجديد من حرية ومدنية ونزاهة سلوكية.

عبر اخيرة منشور "البلاد" تشت قيادة المؤتمر الشعبي العام كم ان أرصدتها الدفاعية عن "سياساتها" نفدت تماماً. وباستياز تقول اخيرة المنشور "إياه" إن النصّ لن يكون حافظ ورحمة وحدهما. النصّ هو مجمل الصحفيات والصحفيين المنتميات/ المنتمين إلى الحرية والاستقلالية. والنصّ هو الاسم الذي يحمله المنشور إياه.

مقالة الزميلة رحمة حجيرة في آخر اعداد "الثوري" اضطرت المؤتمر اللجوء إلى مخزونه "الاستراتيجي". المخزون الذي تحدث عنه القاص الإسباني خوان مياس ذات يوم، وتتحدث عنه مناشير المؤتمر كل لحظة. وهو مخزون يعكس كم أن صورة الحزب الحاكم على طريقها إلى احتلال مساحة ٤×٦ في استمارة الفشل.

ما نشرته "البلاد" إشارة إلى تصميم مراكز داخل الحكم على اعتماد أسلوب رخيص في التعامل مع الصحفيات والصحفيين، إليهم سائر الناشطين في المجتمع المدني، عماده تلويث بيئة العمل المدني، فضلاً عن الصحفي، بشتى اصناف الملوثات البشرية.

مشروع إنتاج التقزز والاشمئزاز الذي يشنه منشور "البلاد" لن يترك لطخاته على الزميلين النبيلين رحمة وحافظ وإنما، حصراً، على وجوه وواجهات المؤتمر الشعبي العام.

الصحفيون والصحفيات، وفي المقدمة الزملاء والزميلات من اعضاء المؤتمر، مدعوون إلى الحؤول دون السماح لهؤلاء المسوخ بإنزال الصحافة اليمنية إلى عوالمهم.

صدى

أروى في مكتبة الاسكندرية

تغادر الكاتبة أروى عبده عثمان مطلع الغادي، إلى مصر لتنفيذ بحث "المرأة والتراث الثقافي" تحت إشراف أكاديمي من مكتبة الإسكندرية، ضمن برنامج منح لليونسكو تموله اليابان. وكانت عثمان فازت بواحدة من ١٠ منح طرحتها اليونسكو في إطار برنامج تنافسي بين ١٥٤ دولة، بتيح للفائزات القيام ببحوث في مجال الثقافة والسلام، النساء والتراث الثقافي والحركة النسوية وثقافة التنمية ودور المرأة في المجتمع. موضوع "المرأة والتراث الثقافي" الذي ستبحثه عثمان مدى ٣-٦ أشهر، من زاوية انثروبولوجية، يعالج دور الموروث الثقافي الشفاهي والمادي في تشكيل صورة المرأة.

ولمقاصة عثمان التي فازت عن اليمن لأول مرة بإحدى المنح العشر، إسهامات بحثية متميزة في مجال التراث الشعبي توثيقاً ودراسة وبحثاً، وكانت أمسيت بيت الموروث الشعبي اليمني في إبريل العام الفائت الذي يعنى بتوثيق الموروث الشعبي الروحي والمادي وتحليله ودراسته بمنهجية علمية.

١٢ ساعة إيقافاً لـ«اللواء»

اصيرت صحيفة "اللواء" بلاغماً صحفياً جراء التعسف الذي تعرضت له بمنع طباعتها الاثنين الماضي بموجب أوامر شفهية من قبل وزارة الاعلام.

واستنكرت الصحيفة الإيقاف غير المبرر الذي أخر طباعتها ١٢ ساعة. مهيبة بنقابة الصحفيين اتخاذ ما يلزم تجاه المزاجية المخالفة للقانون.

العباقرة ومناهجنا

سلوى صنعاني

قيل إن " العلم في الصغر كالنقش في الحجر"، استهل كتابتي بهذه المقولة الحكيمة التي اثبتت على مدى الأزمنة المتعاقبة صحتها.

بيد أن الأخوة المستشارين في التربية والتعليم المختصين بمناهج التعليم الأساسي فهموها بطريقتهم التي تشبه عمل الكسارات "تكسير الحجر".

ما أخذني في التطرق إلى قضية التعليم ومناهجه هو ابتداء دورة الإمتحانات لهذه الصفوف يوم السبت الماضي والتي بانتهائها يكون صغارنا قد أنهوا عاماً شاقاً بفعل تلك المناهج.

أولاً لأن هؤلاء الصغار يرتادون مدارسهم طوال العام بحقائب معلوءة بالكتب والدفاتر أي أنهم يحملون المنهج بكامله حملاً في الحقيقة يصعب على أقوى الحمير حمله لأنه يقصم الظهر مما يعرضهم إلى أمراض عديدة ومنها إنحناء الظهر وألام الساق، إضافة إلى أمراض عديدة وأنا هنا لست بأخصائية في الطب.

مع أنه يفترض أن تكون هناك جداول يومية لتحديد المواد المقررة كل يوم.

والأمر الآخر هو المادة المطلق عليها " اجتماعيات" والتي اختزلت فيها علوم يدرس كل علم منها منفرداً وعرف في قاموس كافة البلدان بأنها علم منفرد كه"الجغرافيا" وعلم "التاريخ" إضافة إلى ما يطلق عليها مادة الوطنية. ثلاث مواد تختزل في منهاجنا المزاجي البليد أصلاً لإرهاق التلميذ فكرياً وجسدياً... لما يسببه ضغطها النفسي على مداركه المحدودة الطاقة لاستيعابها وهضمها.

أقول لهم لو تكرمت سيادتهم بالوقوف هذا العام أمام هذه المصيبة التي اقحمونا بها أن يتقوا الله في صغارنا وفي أنفسهم. هذا إن لم نتطرق إلى بقية المواد الفائضة في المنهاج العبقري من كثافة وتعقيد لا حدود لهما.

وبالعودة إلى استقراء هذه المنهاجية تبرز أمام الكبار قبل الصغار تساؤلات متتاسلة لا نجد لها إجابة ومنها لماذا هذه الكثافة والتعقيد؟ ولماذا جمع المواد الثلاث وكل مادة ينبغي أن تكون منفردة كعلم تعاطت معه أجيالنا السابقة؟ ماذا أرادوا بذلك إذا قسنا هذه النامج بالمناهج السابقة نجدها لا تناسب إلا المراحل الثانوية؟

يبدو أن الذين صاغوها كانوا تحت تأثير القات الذي صور لهم أنهم سيفرزون عمالقة وعباقرة وفلاسفة، وليس تلاميذ صغار يعلم المولى بحالاتهم وبظروفهم المعيشية والاجتماعية.

واصف مطر.. اختفاء من لا قبيلة له!!

■ «نيوز» - خدمة خاصة لـ«النداء»

● عبدالجبار عوض

● واصف مطر

● أحمد علي

فيما نفى العقيد احمد دحان -أركان حرب القوات الخاصة- أي علاقة للقوات باختفاء واصف مطر، من ساحل جولدمور، قبل عام ونصف، اكدت أسرة واصف تمسكها باتهاماتها.

وطالب العقيد دحان أسرة واصف ان "تتواصل معه لكشف حقيقة أن واصف ليس معتقلا لديها".

شقيق واصف مطر أكد أن شواهد كثيرة توصلت إليها أسرته خلال بحثها تؤكد جميعها انه كان قد اعتقل من قبل القوات الخاصة أثناء تواجده بالقرب من تدريب أمريكيين خفر السواحل اليمنية.

وأضاف أن مصادر أمنية ابلغت الاسرة بمكان وطريقة الاعتقال حيث أودع بعد التحقيق سجن معاشيق في منطقة حقات العسكرية بعدن، وكانت تلك المصادر الأمنية التقت بواصف شخصياً في مكان اعتقاله قبل أن يتم نقله من عدن إلى معسكر السواد في العاصمة صنعاء، ومنه إلى سجون إدارة مكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية.

وقال أن شقيقه الأصغر واصف الذي عرف عنه في الحي بدماثة الخلق وحسن تعامله مع الآخرين وقد اعتاد في وقت مبكر منذ طفولته على التنزه في ساحل البحر ويقضي أوقات فراغه في الشواطئ القريبة من البحر والتي كان اعتاد على ممارسة رياضته المفضلة فيها كرياضة الجري وتمارين فتل العضلات والقوة.

وتؤكد الأسرة ان وكيل جهاز الأمن السياسي استقبلهم بحفاوة وأكد لهم عدم وجود (واصف) لدى الجهاز، الرد ذاته جاء على لسان نائب وزير الداخلية الذي التقاهم وأجرى -وهم بالقرب منه- العديد من الاتصالات ببعض الجهات التابعة للوزارة ذات العلاقة لكن دون جدوى.

لجأت الأسرة إلى الوجاهة والبرلمان والتقت الشخصيات الاجتماعية وأعضاء في مجلس النواب وتحرك الكثيرون معهم للبحث عن مصير واصف، بل ووجهت مناشداتها لرئيس الجمهورية ونجله قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة عبر أغلب الصحف ولم يكن هناك أي رد أو تجاوب معها.

شقيقه د.ريفان يتحدث على لسان أسرته: لقد ضاقت بنا السبل ولا نعلم لمن نلجأ بعد الآن ولكن أملنا لا يزال كبيراً بالأخ رئيس الجمهورية بالتدخل شخصياً بحكم مسؤوليته الدستورية عن كل المواطنين اليمنيين للإفراج عن واصف.

واضاف: "نحن نعرفه فدائماً ما يشدد في خطاباته على ضرورة احترام حقوق الإنسان ويؤكد على وجوب احترام حقوق كل المواطنين اليمنيين فنطالبه بذلك وايضاً التوجيه بأن تكف الأجهزة الرسمية المختلفة عن الاعتقالات العشوائية بعيداً عن السلطة القضائية وسلطان القانون".

واختفى واصف مطر (في الـ١٩ من عمره) في ٢٣ يناير ٢٠٠٤م وهو من ابرز اللاعبين في صفوف نادي التلال الرياضي واحد أعضائه في فريق رياضة الملاكمة، التحق بالدراسة في كلية التربية بجامعة عدن قسم الفيزياء قبل اختفائه بستة أشهر. وقد ظهر على قدر عال من الجد والمثابرة، بحسب زملائه لما عرف عنه من حسن الخلق.

وفضلت أسرة واصف الا يلتقي المحرر الذي زار منزلها بمدينة العلاء، لا يتحدث مع والد واصف حسين مطر لسوء حالته الصحية، فيما حالت الضغوط النفسية التي تعانيها والدته من إكمال لقاء جمعه بها.

وعبر عدد من أبناء الحي الذي تسكن فيه أسرة واصف عن صدمتهم جميعاً بحادث الاختفاء مؤكدين قلقهم الشديد لطول الاختفاء وما يرافقه من غموض منذ عام ونصف.

عبدالجبار عوض سعيد عمر عضو مجلس النواب عن الدائرة ٢٤ -حيث تقطن أسرة واصف- قال إنه تواصل مع محافظ عدن، وأنهما معا تواصلا مع جهات رسمية نفت وجوده لديها، مجددا استعداده القيام بما يمكنه!

وفيما اعترف المحامي نوفل رشيد رئيس المكتب القانوني بفرع الإصلاح في مدينة عدن انه لم يكن هناك أي بادرة من الإصلاح كحزب تجاه الحادثة، واعدا بأنه "سيحاول عمل ما يقدر عليه"، قال سكرتير ثان منظمة الحزب الاشتراكي بعدن عثمان كمراني إنه ليس لديه تفاصيل حول الحادثة.

المحامي نوفل قال أن أسرة واصف مطر لم تتواصل معهم كـ«حزب» بشكل مباشر، غير أن نواباً من الإصلاح حاولوا مساعدة أسرته "وجدوا الأبواب معهم مسدودة".

المحامي خالد الأنسي المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود) قال أنهم في الهيئة وجهوا مذكرات للنائب العام ووزيري الداخلية وحقوق الإنسان منذ بداية المشكلة إلا أنهم لم يتلقوا أي رد حتى الآن.

وأضاف أنه كان يفترض من هذه الجهات المسؤولة بحسب الدستور والقانون عن مثل هذه القضايا أن تحقق في شكوى أسرة واصف سيما النائب العام باعتبار أن اختفاء مواطن يعد جريمة وعدم قيام النائب العام بواجبه الدستوري والقانوني يعد جريمة ثانية.

الأنسي قال إن "مشكلة واصف أنه موطن يمني ولو كان غير ذلك لقامت كل الأجهزة الأمنية بالبحث عنه والكشف عن مصيره". ويضيف "هو لا ينتمي لقبيلة تأخذ ثوراً وتذهب به إلى أمام دار الرئاسة للمطالبة بالإفراج عنه أو الكشف عن مصيره، كما انه لا ينتمي لحزب حتى يجد موقفاً سياسياً مواكباً لقضيته. وللأسف أن أحزابنا ليست في وادي هذه القضايا".

الثابت الوحيد الآن هو أن مواطناً يمنياً اختفى منذ عام ونصف، ومع أن القضية هي الاختفاء، فقد اكتفى كل طرف أمني أو سياسي أو قانوني بتبرئة ساحته، فيما ترك لأسرة واصف الفقد وكومة ملفات تذكرها أن لها ابناً لما يكترث لغيابه أحد.

طبعت بالجيل للطباعة (محمد سالم الزغير) تليفون (٢٤٣٢٦٩) فاكس (٢٦٦١٨٩) صنعاء